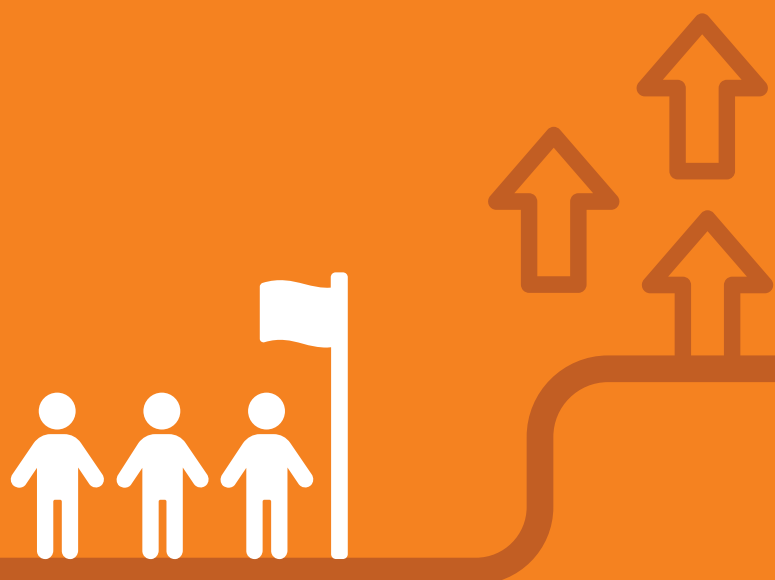


إطار التمويل الوطني المتكامل

ضياء نور الدين¹ ورهام مرسي



03





مقدمة

يعتمد تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري اعتماداً كبيراً على القدرة على تسخير مصادر التمويل المختلفة، أأت من القطاع الخاص أو العام، من خلال التدفقات المحلية أو الخارجية. ويُتوقع أن تعمل البلدان التي تعاني من فجوات كبيرة ومهمة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة على زيادة حجم تدفقات التمويل وتعزيز تنوعها في آن معاً. ولحسن الحظ، يواجه العالم حالياً مشهداً أكثر تنوعاً لتمويل التنمية، يوفر بالتالي فرصاً مختلفة للتمويل. ومع ذلك، بات من الواضح أن الخطة العالمية لتمويل أهداف التنمية المستدامة لن تكون كافية لمواجهة التحديات المتزايدة. ويصح هذا بشكل خاص في ضوء الندوب الاقتصادية البارزة التي نجمت عن جائحة كوفيد-19، وتأثيرها على المديونية على الأجلين المتوسط إلى الطويل. لذلك، ومع اقتراب عام 2030، أصبح الاعتماد على الحلول المحلية أمراً لا مفر منه.



إطار التمويل الوطني
المتكامل هو جزء لا يتجزأ
من إطار عمل شامل مدفوع
بالنتائج لقياس التقدم المحرز
في مسيرة تحقيق أهداف
التنمية المستدامة.



تقييم موجه أكثر نحو السياسة العامة والعمل بغية تحديد التدفقات ذات الأولوية والبحث في الخيارات المطروحة التي من شأن إصلاحات السياسة العامة والإصلاحات المؤسسية أن تعزز من خلالها إطار التمويل القائم. يقدم القسمان ج ود من هذا الفصل تقييم تمويل التنمية وتقييم السياسات تبعاً. ويقدم القسم أ لمحة موجزة عن التقدم الذي أحرزته مصر مؤخراً في مؤشرات اجتماعية واقتصادية مختلفة، مرتبطة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، مع مناقشة ركائز استراتيجية التنمية الطويلة المدى في مصر. وتتعمق الفصول اللاحقة من هذا التقرير في تقييم كل تدفق من التدفقات المالية وتشخيصاته، مع تقديم تقييمات وتوصيات محددة للسياسة العامة.

يجدر التأكيد هنا على أنه بينما يركز هذا الفصل على تقييم المشهد التمويلي في مصر، متبوعاً بحلول مقترحة للسياسات العامة، يتجاوز إطار التمويل الوطني المتكامل الشامل الإطار التحليلي. فهو يتطلب وضع سياسة تقودها الحكومة في سبيل صياغة استراتيجية تمويل واضحة تماثل أهداف التنمية الوطنية، وجهوداً لإضفاء الطابع المؤسسي، من شأنها أن تنشئ الآليات الملائمة للتنسيق والرصد والحوكمة. وفي الواقع، وقعت الحكومة المصرية، ممثلةً بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، في آذار/مارس 2021، بروتوكول تعاون مع الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة لتقييم الاحتياجات التمويلية لأهداف مصر التنموية². وفي هذا الصدد، يكون هذا الفصل بمثابة دليل تحليلي داعم، وقاعدة أساسية متينة نحو إنشاء إطار تمويل وطني متكامل شامل لمصر، جنباً إلى جنب مع نتائج مشروع الأمم المتحدة المشترك لصندوق دعم التمويل المتكامل لأهداف التنمية المستدامة في مصر، ومع المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام³ التي نشرها مؤخراً البنك المركزي المصري.



يهدف هذا الفصل إلى المساهمة في تطوير إطار التمويل الوطني المتكامل لمصر. ويُعد هذا الإطار مفيداً لتقييم تحديات وفرص التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتزايد اعتماد الاقتصادات النامية والناشئة عليه بشكل كبير. فهو في الأساس أداة لقياس مدى كفاية حجم ومزيج تدفق التمويل الحالي في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستند الإطار إلى أربع ركائز أساسية: التقييم، واستراتيجية التمويل، والرصد، والحوكمة. كما يدرس دور السياسات الحكومية والهيكل المؤسسية في مواجهة تحديات التمويل، مما يسمح بتحديد الفجوات والفرص الضائعة. ويمكن استخدام هذه المعلومات لتعزيز التدفقات الجديدة وتوسيع نطاق التدفقات الحالية وتغيير مزيج التدفقات لتحقيق نتائج أفضل. أنه جزء لا يتجزأ من إطار عمل شامل مدفوع بالنتائج لقياس التقدم المحرز في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي صميم إطار التمويل الوطني المتكامل يقع تقييم تمويل التنمية، الذي يعدّ الركيزة الأولى. وهو يوفر تقييماً كمياً ونوعياً للتدفقات الجارية، فضلاً عن تقييم مدى كفاية استراتيجية التمويل الحكومية لتحديد المخاطر المحتملة وتسليط الضوء على الشواغل المتعلقة بالاستدامة. بتعبير آخر، يمثل تقييم تمويل التنمية المكون التشخيصي لإطار التمويل الوطني المتكامل. واستناداً إلى هذا التقييم، يجري



أ. إطار التمويل الوطني المتكامل في سياق أهداف التنمية في مصر

1. السياق الاجتماعي - الاقتصادي - البيئي

لم يكن النمو، بشكل عام، شاملاً كما يتضح من زيادة عدم المساواة واستمرار الفجوة بين التنمية الحضرية والريفية (الهدف 10). فعلى صعيد سوق العمل، لا يزال معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضاً للغاية، ومعدل البطالة بين الشباب (الفئة العمرية من 20 إلى 29 عاماً) مرتفعاً بشكل استثنائي، نظراً إلى أن أطر السياسة العامة لا تراعي الفوارق بين الجنسين (الهدف 5). ولم تمكن الدينامية المحدودة للاقتصاد من خلق وظائف لائقة مستدامة في القطاعات العالية الإنتاجية، وازدادت العمالة غير الرسمية كحصة من إجمالي العمالة على مدى السنوات القليلة الماضية (الهدف 8). علاوةً على ذلك، أدت الأسعار الرخيصة للطاقة غير المتجددة (الهدف 7) على مدى عقود من الزمن إلى إنشاء صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة واستمرارها (مثل الصلب والإسمنت والأسمدة)، وهي صناعات لا تتمتع فيها مصر بالضرورة بميزة تنافسية. ولم تساعد هذه الصناعات في خلق وظائف لائقة (الهدف 8) بمعدل يجاري النمو السكاني ونمو القوى العاملة (الهدفان 1 و2). كما أنها لم تساهم بشكل إيجابي في التقدم البيئي لمصر (الهدفان 12 و13).

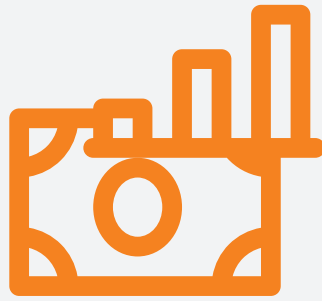
يتمتع الاقتصاد المصري بعدد من نقاط القوة التي تؤهله لإحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فلمصر إمكانات نمو كبيرة، نظراً لتنوع اقتصادها وقاعدتها الصناعية، ووفرة القوى العاملة، ووجود خزان لائق من الموارد الطبيعية، إلى جانب بنيتها التحتية المحسنة وموقعها الاستراتيجي. وعلاوةً على ذلك، أبرمت الحكومة العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الاستثمار والتجارة، بينما جذبت إصلاحات السياسة الأخيرة انتباه المستثمرين إلى مصر.

وقد سجّل الاقتصاد معدلات نمو عالية بين عامي 2006 و2020، إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد نحو 2.4 في المائة⁴. وشهدت الفترة من عام 2011 إلى عام 2016 تباطؤاً في النمو، إلا أن السياسة المالية العامة التوسعية ساعدت في إنعاش النمو وخلق فرص عمل للوافدين إلى قوى العمل، المقدرين بحوالي 470,000 سنوياً، وفقاً لمسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وبين عامي 2005 و2019، شهد الاقتصاد تنوعاً متزايداً في قاعدته الإنتاجية، كما تحسنت استفادته من عوامل الإنتاج. وفي السنوات الخمس الماضية، شهد الاقتصاد كذلك تحديثاً كبيراً في البنية التحتية، ولا سيما في قطاع الطاقة الذي بات يتمتع بقدرة فائضة وتحسناً في تنوع مصادر الطاقة. فقد ازدادت حصة إنتاج الطاقة المتجددة لتصل إلى 8.8 في المائة في عام 2019/2018، مرتفعةً عن نسبة الـ 5 في المائة المسجلة في عام 2015، مع وجود هدف بتحقيق نسبة 20 في المائة بحلول عام 2022، بعدما أضحت العديد من مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تعمل بشكل كامل⁵. أما معدل البطالة فقد تقلب مع دورة الأعمال، لكنه بات في حالة انخفاض عام منذ عام 2013. وقد حافظ على معدلات أحادية الرقم حتى أثناء الجائحة، فوصل إلى معدل 7.2 في المائة في الربع الأخير من عام 2020.

تمتع الاقتصاد بمعدلات نمو عالية بين عامي 2006 و2020

2.4%

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد



قائمة في بعض القطاعات. ويقيم الفصل التاسع محفظة التجارة في مصر وسياساتها بالتفصيل، كما يتناول التجارة باعتبارها محركاً محتملاً للنمو.

ليست كل العوائق الهيكلية المذكورة أعلاه نتاج الظروف، بل إن خيارات السياسة العامة شكلت على مدى العقود الماضية عاملاً مساهماً. فقد ازدادت هذه التحديات الهيكلية عمقاً مع مرور الوقت بفعل جمود أسواق العمل والعمالة غير الرسمية، وعدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي في بعض الأحيان، والتسعين الإداري، وتراخي أطر سياسات المنافسة، والسياسات التجارية الحمائية المفرطة، والافتقار إلى التمويل الكافي للقطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، لم تستطع مصر الاستفادة بشكل مناسب من الفرص التي تتيحها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأهمية المتزايدة لسلاسل القيمة العالمية؛ وقد كان كلاهما محركاً للنمو والتنمية في البلدان النامية الأخرى لثلاثين عاماً خلا¹².

وتجري معالجة بعض هذه العوائق الهيكلية حالياً بتعزيز أطر السياسة العامة. وتنسب إلى المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر (2016-2019) زيادة النمو والتوظيف، واحتواء التضخم بعد تحرير سعر الصرف، وإحراز تقدم في تصحيح الأوضاع المالية. وتركز المرحلة الثانية القادمة من البرنامج، التي أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عنها في عام 2021، على الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية. وتركز هذه المرحلة أيضاً على التصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة، على خلفية إمكاناتها العالية للنمو وتوليد القيمة المضافة، ووزنها النسبي في الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وروابطها الأمامية والخلفية. وتقترن أطر السياسات الجديدة هذه بإصلاحات في نظام تحصيل الضرائب بهدف توسيع القاعدة الضريبية من دون زيادة العبء الضريبي، وذلك من خلال تعزيز الرقمنة، وإزالة أوجه القصور، وتنظيم الاقتصاد غير الرسمي.

وعلى الرغم من وجود هذه الخطة الطموحة للسياسات العامة، لا بد من مزيد من العمل لإطلاق الدينامية اللازمة للنمو الشامل والمستدام، ولضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وتُعد زيادة مكاسب الإنتاجية ضرورةً للاقتصاد

إن عدم تحقيق بعض النواتج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ذات الصلة المباشرة بأهداف التنمية المستدامة، بشكل أفضل مع النمو الاقتصادي يمكن أن يعزى، إلى حد ما، إلى تحديات هيكلية أساسية. أولاً، لم يكن التحول الهيكلي بوتيرته واتجاهه مؤاتياً للنمو الشامل إذ كان مدفوعاً إلى حد كبير بالتوسع في عوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال) بدلاً من زيادة الإنتاجية. وعلاوةً على ذلك، كانت مساهمة إعادة توزيع العمالة عبر القطاعات في نمو الإنتاجية بشكل عام، سلبيةً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2010، وهذا ما يشير إلى انتقال المزيد من العمالة إلى القطاعات المنخفضة الإنتاجية⁶. وفي الوقت الراهن، توظف ثلاثة قطاعات (الزراعة، والبناء، والخدمات العامة)، تقل فيها الإنتاجية بشكل كبير عن المتوسط، حوالي ثلثي القوى العاملة⁷.

ثانياً، نشهد انخفاضاً في معدل القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد وتحديثاً تكنولوجياً ضئيلاً في الناتج الصناعي (الهدف 9). ويبلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية حالياً 480 دولار مقارنة بـ 807.5 دولار في المتوسط، في اقتصادات الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط⁸. وقد انخفضت القيمة المضافة للصناعات غير النفطية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.7 في المائة في عام 2020/2019، بعد أن شهدت تقدماً هامشياً، مرتفعةً من 12 في المائة في عام 2016/2015 إلى 12.7 في المائة في عام 2018/2017⁹. وفي حين يمكن القول إن مصر تظهر أعراضاً مبكرة لتراجع التصنيع، لا تزال العمالة والموارد الطبيعية في البلاد تقدم مزايا استراتيجية يمكن الاستفادة منها مع وجود سياسات داعمة. ويتراءى انخفاض الجهد المبذول في التطوير التكنولوجي في حصة مصر الضئيلة من صادرات التكنولوجيا المتوسطة والعالية من إجمالي الصادرات.

ثالثاً، يتخلف الاقتصاد المصري عن ركب الانفتاح التجاري حيث يبلغ 43.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط 54.5 في المائة في اقتصادات الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط¹⁰. وثمة إجماع على أن الانفتاح التجاري أتاح فرصة لإحراز تقدم كبير في العديد من أهداف التنمية المستدامة¹¹. ويعكس انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي في مصر النزعات الحمائية التي ما زالت

تأثير ندرة المياه. أضف أن خطة وطنية لإصلاح نظام التعليم وُضعت موضع التنفيذ للاستفادة من إمكانات تنامي السكان.

ويتطلب تحقيق النمو الشامل تركيزاً أقوى على جودة النمو حتى نضمن أن يكون مدفوعاً بتحسين الإنتاجية والتحول الهيكلي الإيجابي. وهذا يجعل إصلاح التعليم، وكذلك البرامج الموجهة لإعادة تدريب القوى العاملة وإعادة تأهيلها، ركيزة أساسية في نجاح مصر على المدى الطويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعد تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي في كل من الإنتاج والصادرات أمر ضروري لجني المكاسب وتعميق التكامل العالمي.

ومن الأمور المحورية أيضاً لتحقيق هذه الرؤية الطموحة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتُعد مشاركة أصحاب المصلحة أمراً بالغ الأهمية لنجاح رؤية مصر التنموية. وبناءً على ذلك، يبحث القسم ب في التكامل بين الأنواع المختلفة لتدفقات التمويل من جانب الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى دعم المانحين.

المصري لتحقيق معدلات نمو أعلى لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ويُعد التحديث التكنولوجي وتعزيز نظام ابتكار وطني فعال من الأمور المحورية لتحقيق هذه المكاسب الإنتاجية.

2. ركانز استراتيجية التنمية الطويلة المدى في مصر

تُعد رؤية مصر 2030 وثيقة وطنية تحدد استراتيجية التنمية المستدامة في البلاد في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتوفر الخطة سياسات وبرامج، إلى جانب مؤشرات للرصد، تتواءم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإدراكاً للتحديات الحالية والفرص المحتملة، تتمحور الرؤية التنموية لمصر حول خلق مسار للنمو الشامل لتلبية احتياجات السكان المتزايدين، وما يرافق ذلك من طفرة شبابية، في حين تكمل مصر تحولها الديمغرافي. يستلزم ذلك معالجة التحديات القائمة مثل تحديث البنية التحتية، والاستثمار في الإسكان الميسور التكلفة، والتخفيف من

ب. تقييم تمويل التنمية

اعتبار التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص تدفقاً مختلطاً (الجدول 5). تتألف التدفقات الخاصة من مختلف أشكال الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، فضلاً عن التدفقات الخاصة غير التجارية الواردة من خلال المنظمات غير الحكومية، والعمل الخيري، والتحويلات المالية. ومن ناحية أخرى، تتعلق التدفقات العامة بقدرة الحكومة على جمع الأموال محلياً عبر الإيرادات الضريبية والاقتراض، بالإضافة إلى الدعم الخارجي من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون بين بلدان الجنوب وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وتجدر الإشارة إلى أن بعض فئات التمويل تتجاوز حدود التصنيف الواردة في الجدول 5. مثلاً، يمكن أن تكون تدفقات المنظمات غير الحكومية محلية وخارجية معاً، ويمكن أن يتم الاقتراض العام عن طريق مؤسسات محلية أو أجنبية.

يعتبر تقييم تمويل التنمية أداة لرسم مخطط تحليلي لدراسة التدفقات المالية في الاقتصاد بهدف التعرف على اتجاهات التدفقات المالية، وتحديد الفجوات، وتسهيل الضوء على المخاوف المرتبطة بالاستدامة. كما أن له قدرة على تحديد الفرص الضائعة للاستفادة من تدفقات معينة من تمويل التنمية. لذلك، يشكّل هذا التقييم جزءاً لا يتجزأ من إطار التمويل الوطني المتكامل. أما المنهجية المتبعة لهذا التقييم فهي تلك المبينة في دليل تقييم تمويل التنمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي¹³.

يُميّز تقييم تمويل التنمية التدفقات المالية على أساس بُعدين: التدفقات الخاصة مقابل التدفقات العامة، والتدفقات المحلية مقابل التدفقات الخارجية، مع

الجدول 5. أنواع تدفقات تمويل التنمية

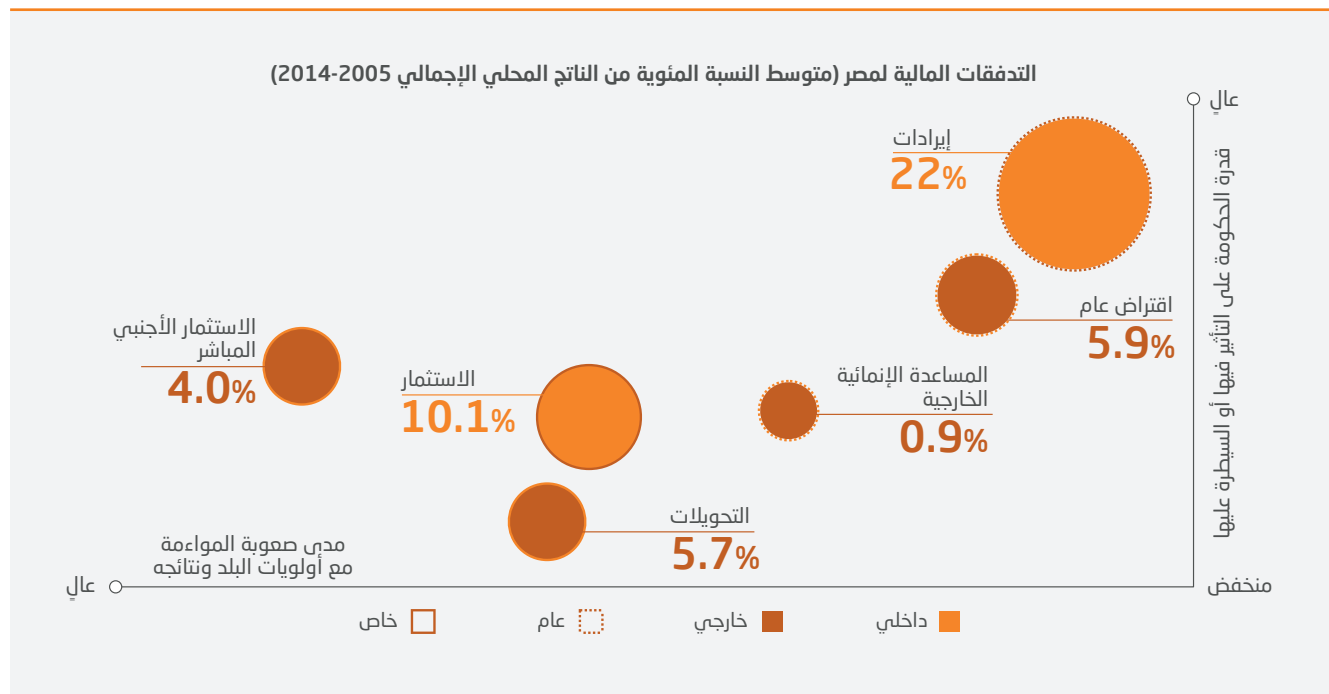
عامة	خاصة
- الإيرادات الحكومية (ضريبية/غير ضريبية) - إيرادات الهيئات العامة - الاقتراض العام	- تجارية: الاستثمار الخاص، سندات الشركات، الائتمان للقطاع الخاص. - غير تجارية: المؤسسات والمنظمات غير الحكومية.
- المساعدات الإنمائية الرسمية (منح وقروض) - التعاون بين بلدان الجنوب - تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ	- تجارية: الاستثمار الأجنبي المباشر، استثمار المحفظة. - غير تجارية: التحويلات.
المصدر: المؤلفان.	

استثمارهما في برامج الإنفاق التي تتواءم بيسر مع أهداف التنمية، على عكس الاستثمار الخاص المحلي والتحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال الفترتين 2005-2014 و2015-2019، مثلت الإيرادات الحكومية المصدر الرئيسي للتمويل على الرغم من أنها أظهرت انخفاضاً كبيراً في الفترة الأخيرة. وفي حين حل الاستثمار الخاص المحلي في المرتبة الثانية خلال الفترة 2005-2014، تراجع إلى المرتبة الرابعة في السنوات الأخيرة، مع تزايد أهمية الاقتراض الحكومي والتحويلات بشكل نسبي. كما شهد كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضاً في الفترة 2015-2019 مقارنة بالفترة السابقة.

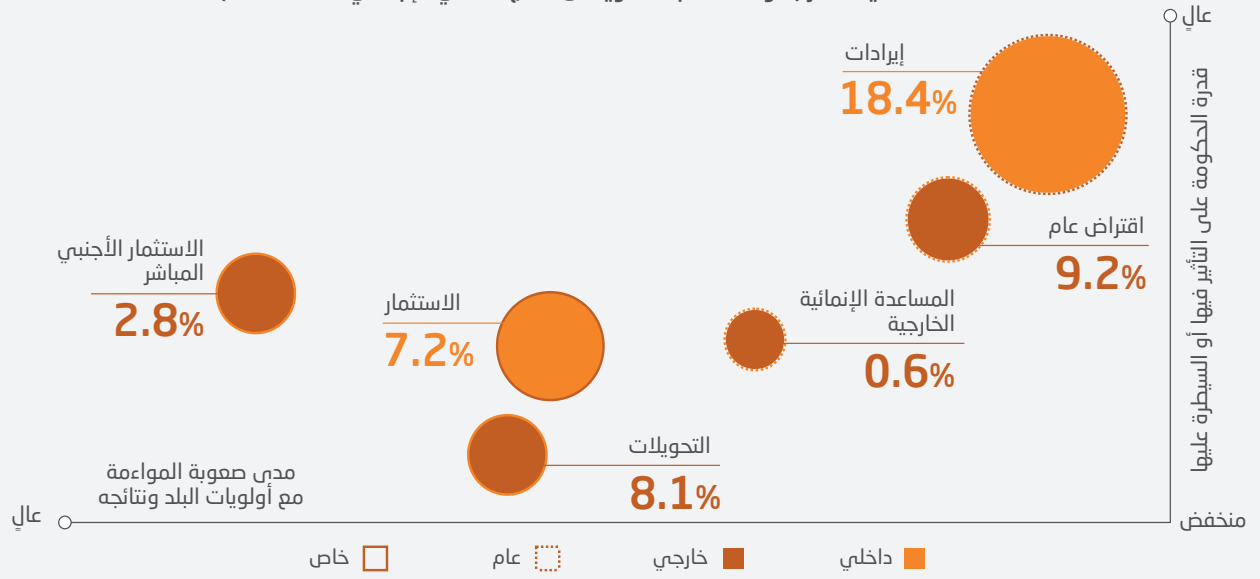
وينصب تركيز تقييم تمويل التنمية على إجراء مسح لهذه التدفقات لتحديد الفجوات المستمرة والفرص الضائعة. ويظهر الشكل 21 مخططاً أولياً لبعض هذه التدفقات على مدى أبعاد ثلاثة: (1) الوزن النسبي فيما يتعلق بإجمالي تدفقات تمويل التنمية (حجم الفقاعة في الرسم البياني)، و(2) قدرة الحكومة على التحكم بهذه التدفقات أو التأثير فيها، و(3) مدى سهولة مواءمة هذه التدفقات مع أولويات البلد الإنمائية¹⁴.

ويتبين من الشكل 21 أن كلاً من الإيرادات الحكومية والاقتراض العام يخضعان لسيطرة سياسة الحكومة ويمكن

الشكل 21. تدفقات تمويل التنمية - خريطة لمصر



التدفقات المالية لمصر (متوسط النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2015-2019)



المصدر: المؤلفان باستخدام بيانات وزارة المالية والبنك المركزي المصري وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

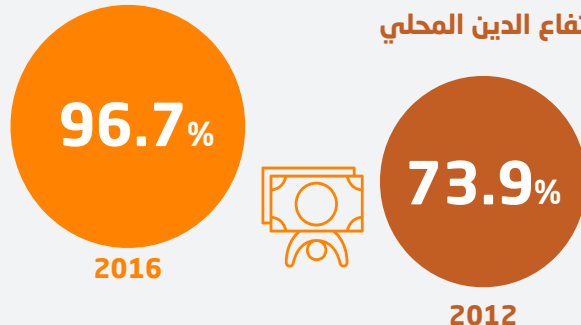
2010 الذي بلغ 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد الإنفاق، شهد الإنفاق الحكومي زيادةً في الفترة الممتدة من عام 2012 إلى 2014 كتدبير لمجابهة التقلبات الاقتصادية الدورية، يهدف إلى إحياء معدلات النمو التي تراجعت منذ 2011. ونتيجةً لذلك، ارتفع عجز الميزانية الحكومية ليصل إلى 12.8 في المائة عام 2013. وقد ساعد الحافز المالي في إنعاش الاقتصاد، لكن على حساب زيادة الاقتراض العام، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدين المحلي بشكل كبير، من 73.9 في المائة في عام 2012 إلى 96.7 في المائة في عام 2016، قبل أن يتراجع بعد ذلك. لكن إجمالي الدين ظل يرتفع بسبب زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي منذ عام 2017.

ترتبط هذه التدفقات ارتباطاً وثيقاً بالتطورات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتوجه السياسة المالية وتمويل العجز التجاري وعجز الحساب الجاري. كما أنها تتعلق باستعداد القطاع الخاص وقدرته على توجيه التدفقات الاستثمارية نحو الاقتصاد، الأمر الذي يعتمد جزئياً على وجود أي اختلالات في الاقتصاد الكلي والنظرة المستقبلية لها، داخلياً وخارجياً، فضلاً عن البيئة التنظيمية الشاملة والإطار المؤسسي الذي يحكم الاستثمار في الأعمال التجارية. ويتم البحث في هذه الروابط المتداخلة بمزيد من التعمق في القسم ج.

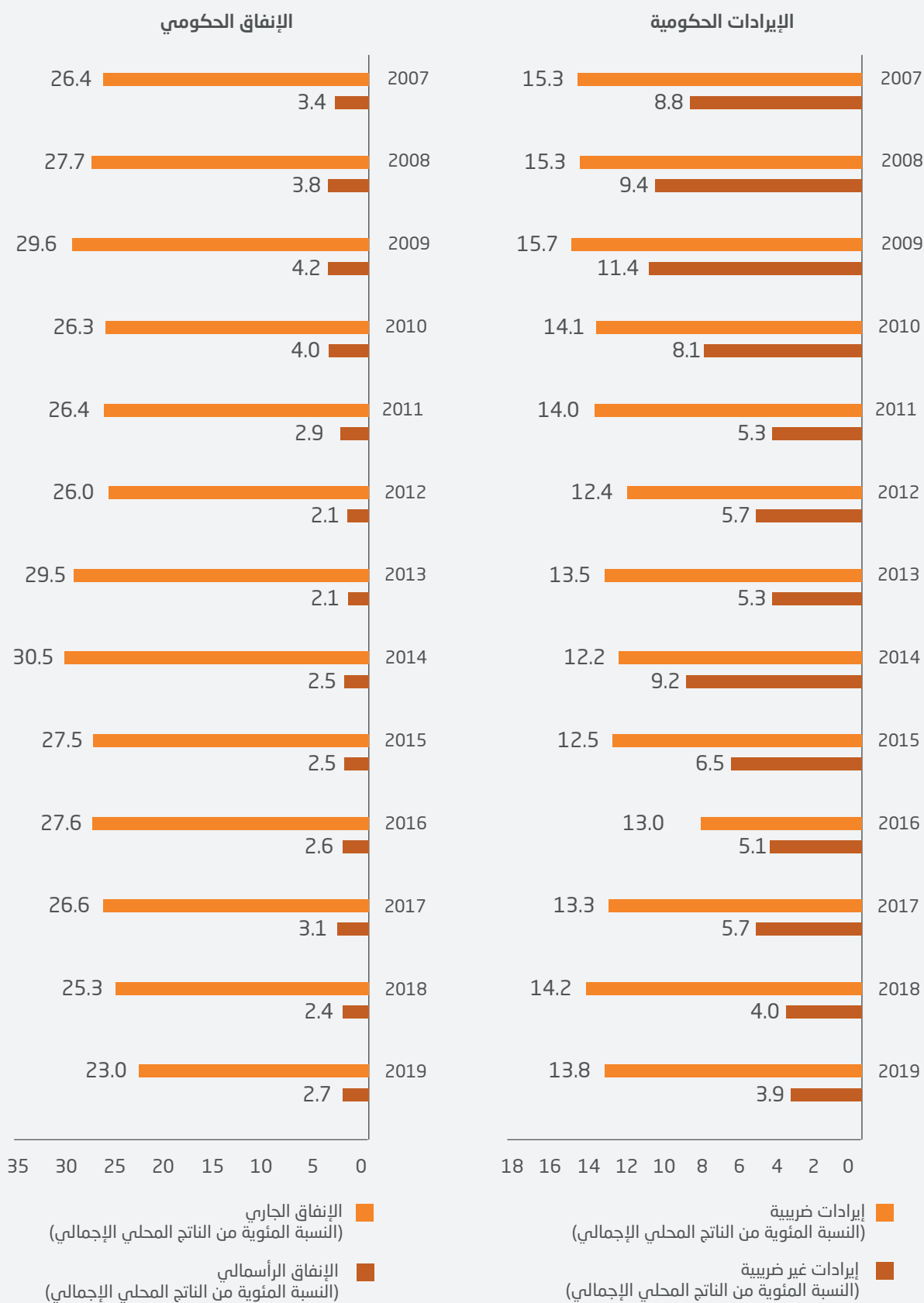
1. خريطة تدفقات تمويل التنمية

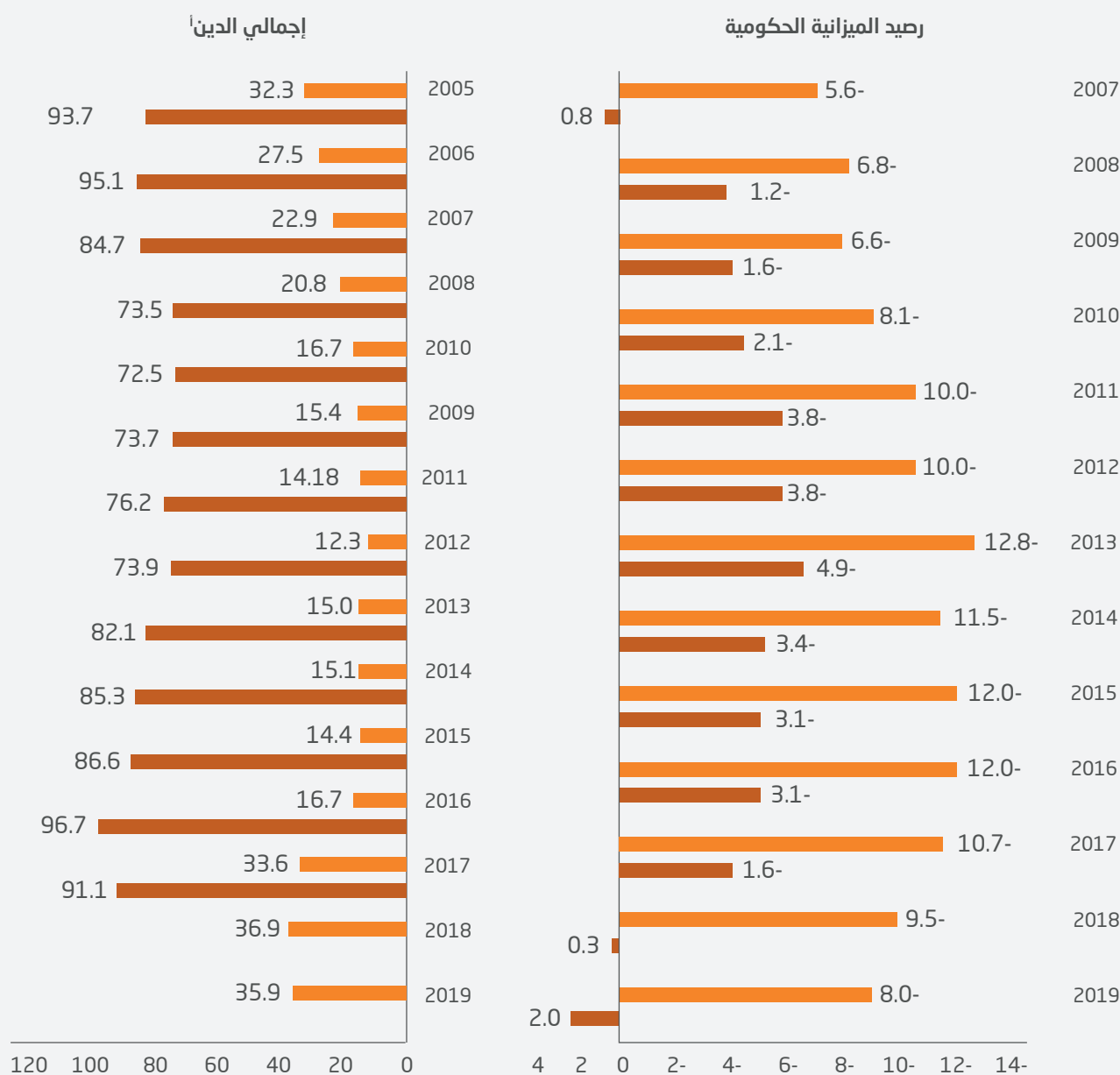
يتم النظر في تطوير التدفقات العامة المحلية، المتعلقة في المقام الأول بالإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية، من حيث علاقته بتوجه السياسة المالية العامة بهدف قياس مدى الاعتماد على الاقتراض العام كمورد مكمل للإيرادات الحكومية. ويظهر الشكل 22 ركوداً في الإيرادات الحكومية في حدود 18 إلى 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2011، إذ شكلت الإيرادات الضريبية فيه أكثر من ثلثي إجمالي الإيرادات. وبقل هذا المقدار بشكل واضح عن متوسط الإيرادات خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى

ارتفاع الدين المحلي



الشكل 22. التدفقات العامة المحلية وتوجه السياسة المالية





■ إجمالي الدين الخارجي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

■ الرصيد الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

■ إجمالي الدين المحلي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

■ الرصيد الأولي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: المؤلفان، باستخدام بيانات وزارة المالية والبنك المركزي المصري وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، تم الاطلاع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

أ. لم تتوافر بيانات بشأن إجمالي الدين المحلي لعامي 2018 و2019.



3

ومن عام 2014 فصاعداً، ظلت الاستثمارات الخاصة المحلية عند مستويات منخفضة بسبب عدد من العوامل المترابطة.

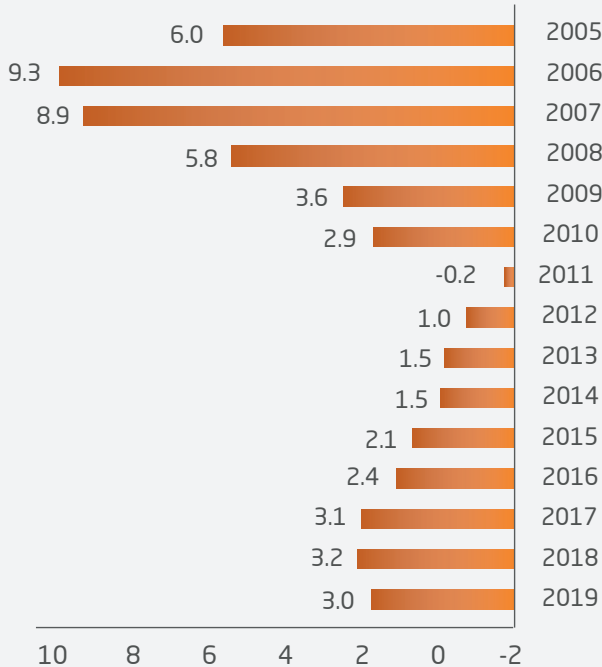
عام 2014 فصاعداً، ظلت الاستثمارات الخاصة المحلية عند مستويات منخفضة بسبب عدد من العوامل المترابطة. وقد بدأ ذلك بتدهور نشاط الأعمال المحلية بسبب نقص النقد الأجنبي، إلى جانب انعدام اليقين بشأن مستقبل تعادل سعر الصرف. وبعد تعويم سعر الصرف، واستجابة لارتفاع التضخم القوي، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بنسبة 7 في المائة مما أدى إلى زيادة تكاليف الاقتراض للشركات.

وفي عام 2016، وفي ظل ضغوط كبيرة على سعر الصرف، وقّعت الحكومة مع صندوق النقد الدولي على مرفق موسع للصندوق، تضمن برنامجاً طموحاً للإصلاحات الاقتصادية يستند إلى ركيزتين رئيسيتين لسياسة الاقتصاد الكلي: تحرير سعر الصرف وتصحيح أوضاع المالية العامة لتحقيق فائض أولي في الميزانية الحكومية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض تدريجي في العجز الكلي.

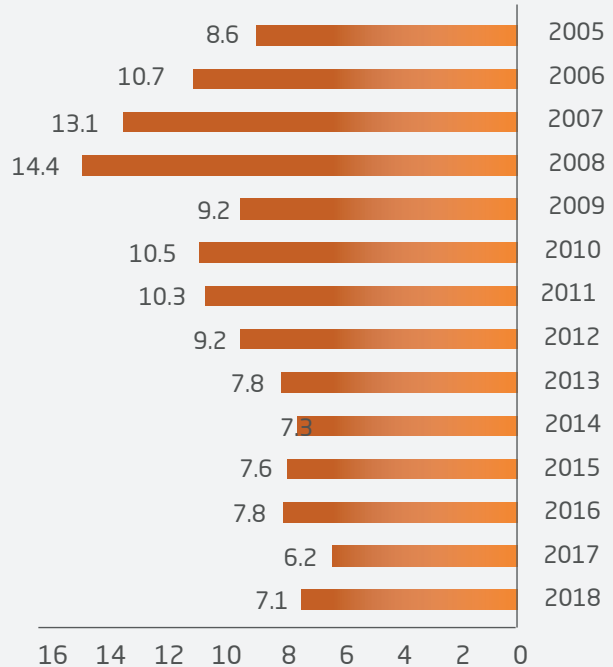
وبالتزامن مع زيادة عجز الميزانية الحكومية، شهدت التدفقات الخاصة المحلية في شكل استثمارات خاصة تراجعاً ملحوظاً. وكما يتضح من الشكل 23، بدأ التراجع في الاستثمار الخاص في عام 2008 في أعقاب الأزمة المالية العالمية، تلاه انتعاش جزئي في عامي 2009 و2010. وخلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2013، تسارع الانخفاض في الاستثمارات الخاصة، ويعزى ذلك إلى حد بعيد إلى الاضطرابات السياسية في مصر والمنطقة. ومن

الشكل 23. تدفقات القطاع الخاص

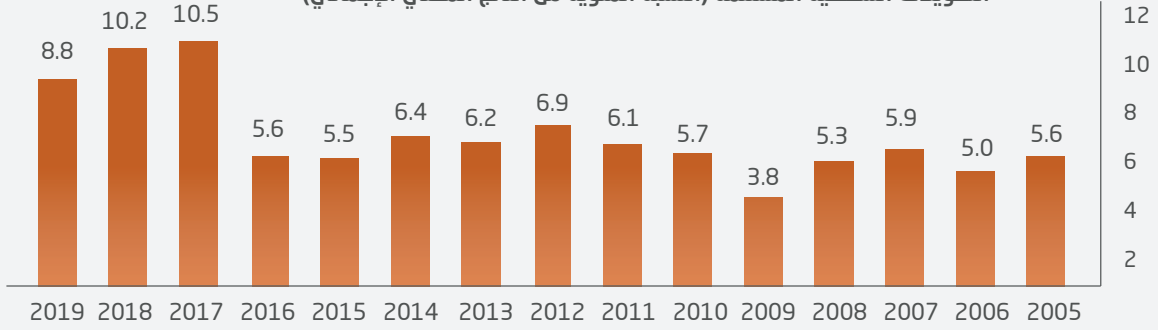
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



إجمالي تكوين رأس المال الثابت، القطاع الخاص
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



التحويلات الشخصية المستلمة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: المؤلفان، باستخدام بيانات البنك المركزي المصري وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، تم الاطلاع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

عجز الميزانية منذ عام 2011، وقد أثر هذا التطور بشدة على الرصيد الكلي للمدخرات والاستثمار (SI) وعجز الحساب الجاري (CA). وكان هذا هو الحال بشكل خاص خلال عامي 2015/2014 و2016/2015، اللذين شهدا أيضاً فائضاً أقل في رصيد المدخرات والاستثمار SI الخاص. ولم تبرح مصر مأزق "العجز المزدوج" هذا منذ عام 2008/2007، إذ سجل كل من الميزانية الحكومية والحساب الجاري عجزاً كبيراً. وقد يكون عجز الحساب الجاري أيضاً انعكاساً لعوامل أخرى مثل التغيرات الديمغرافية والتطورات التجارية¹⁵.

كما انخفضت التدفقات الخاصة الخارجية في شكل استثمار أجنبي مباشر بشكل حاد في عام 2011، ثم بدأت في التعافي تدريجياً. ومع ذلك، لا تزال مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تبلغ حالياً حوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خجولة قياساً بالمستويات الضخمة التي تحققت قبل الأزمة المالية لعام 2008 حيث سجلت ارتفاعاً قياسياً بلغ 9.3 في المائة في عام 2006. وخلال الفترة نفسها، ولا سيما منذ عام 2017، بدأت التحويلات المالية تلعب دوراً متزايد الأهمية باعتبارها تدفقات أموال خاصة، حيث سجلت 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بين عامي 2017 إلى 2019.

تبلغ مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر حالياً حوالي



3%
من الناتج المحلي
الإجمالي

ويبقى ذلك دون المستويات الضخمة التي تحققت قبل الأزمة المالية لعام 2008 حيث سجلت ارتفاعاً قياسياً بلغ 9.3% في عام 2006.

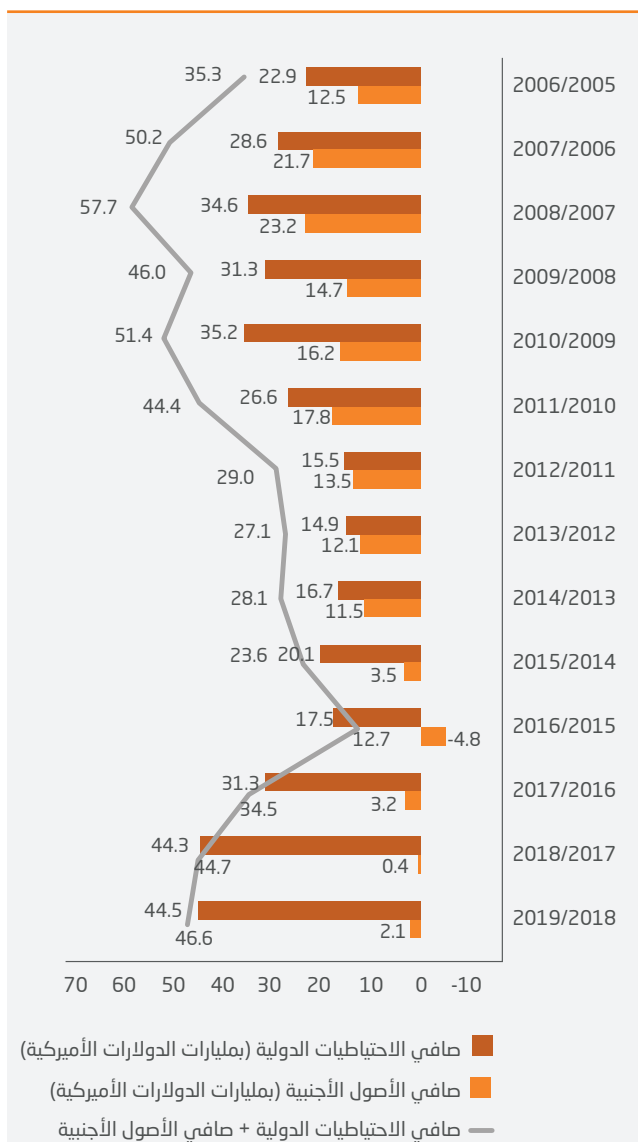
ومن المفيد دراسة خريطة تدفقات التمويل في ضوء متطابقة الاقتصاد الكلي الرئيسية التالية: $CAB = I - S$ ، حيث I و S تشيران إلى الادخار والاستثمار المحليين، على التوالي، وتشير CAB إلى رصيد الحساب الجاري. وتسلط هذه المتطابقة الضوء على ديناميات تدفقات الاستثمار بالنسبة إلى الادخارات المحلية، وتأثيرها على حسابات مصر الخارجية التي تمكن من تقييم الاستدامة الخارجية. ولدمج توجه السياسة المالية في التحليل، يمكن تقسيم رصيد المدخرات والاستثمار (SI) بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

$$CAB = (Ig - Sg) + (Ip - Sp)$$

حيث تشير كل من $(Ip - Sp)$ و $(Ig - Sg)$ إلى الأرصدة الخاصة والحكومية، على التوالي.

وكما هو مبين في الشكل 24، ظل رصيد المدخرات والاستثمار (SI) الحكومي سلبياً باستمرار، متزايداً بتزايد

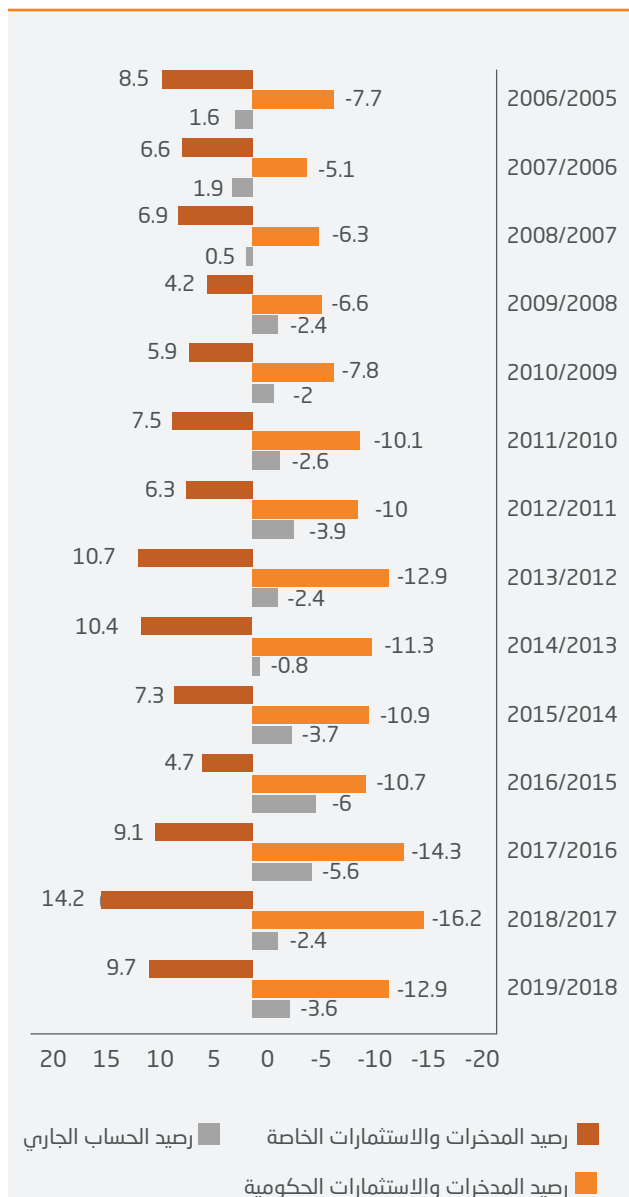
الشكل 25. صافي الاحتياطيات الدولية وصافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية



المصدر: المؤلفان، بالاستناد إلى تقارير البنك المركزي المصري حول
الوضعية الخارجية للاقتصاد المصري (2006/2005 إلى 2020/2019).

عند مستويات منخفضة، تمكن البنك المركزي المصري من تعزيز الاحتياطيات الدولية على الرغم من استمرار عجز الحساب الجاري للقطاع المصرفي، وذلك من خلال اللجوء إلى وسائل تمويل بديلة مع زيادة الاعتماد على تدفقات المحفظة والاقتراض الخارجي في السنوات الأخيرة. ولم تكن الزيادة المعتدلة في الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2017 كافية لتمويل عجز الحساب الجاري الناجم عن فجوة كبيرة في رصيد المدخرات والاستثمارات الحكومية.

الشكل 24. الديناميكيات الناشئة للعجز المزدوج



المصدر: المؤلفان، بالاستناد إلى تقارير صندوق النقد الدولي عن مصر.

يتطلب ظهور عجز مستمر في الحساب الجاري منذ عام 2008/2007 تمويلًا من جانب الحساب الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات. وخلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2010، اعتمد الاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر لسد الجزء الأكبر من فجوة التمويل (الشكل 23). وقد تم تمويل ما تبقى عن طريق السحب من الاحتياطيات الدولية وصافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي (الشكل 25). وبينما ظل صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي

المحلي الإجمالي في مصر، الذي بلغ 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، منخفضاً جداً مقارنةً بنظرائه. وعلاوةً على ذلك، فقد شهد تراجعاً مقارنةً بالفترة من عام 2005 إلى عام 2014. وهذا ما يعكس إلى حد كبير الزيادة في عجز المالية العامة خلال الفترة الأخيرة. وعلى الرغم من الجهود الضخمة المبذولة لتصحيح أوضاع المالية العامة في السنوات الأخيرة، لا تزال مصر تعاني من عجز مالي مفرط بلغ متوسطه 10.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2015 إلى 2019. ويبلغ مستوى العجز أكثر من ضعف ذلك بالمقارنة مع النظراء. ومن منظور تاريخي أبعد، ظل العجز المالي في مصر مرتفعاً للغاية خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2014 كذلك. وحتى لو افترضنا أن مصر لم تشهد عجزاً مالياً في هاتين الفترتين، مما يعزز المدخرات المحلية الإجمالية بحجم الادخار المالي، يظل معدل الادخار في مصر متواضعاً بالمقارنة، ولا سيما خلال الفترة الأخيرة. ويوضح حلمي (Helmy (2015) أن سلوك ادخار الأسرة في مصر يعتمد على توزيع الدخل ودرجة الوصول إلى الخدمات المالية¹⁷.

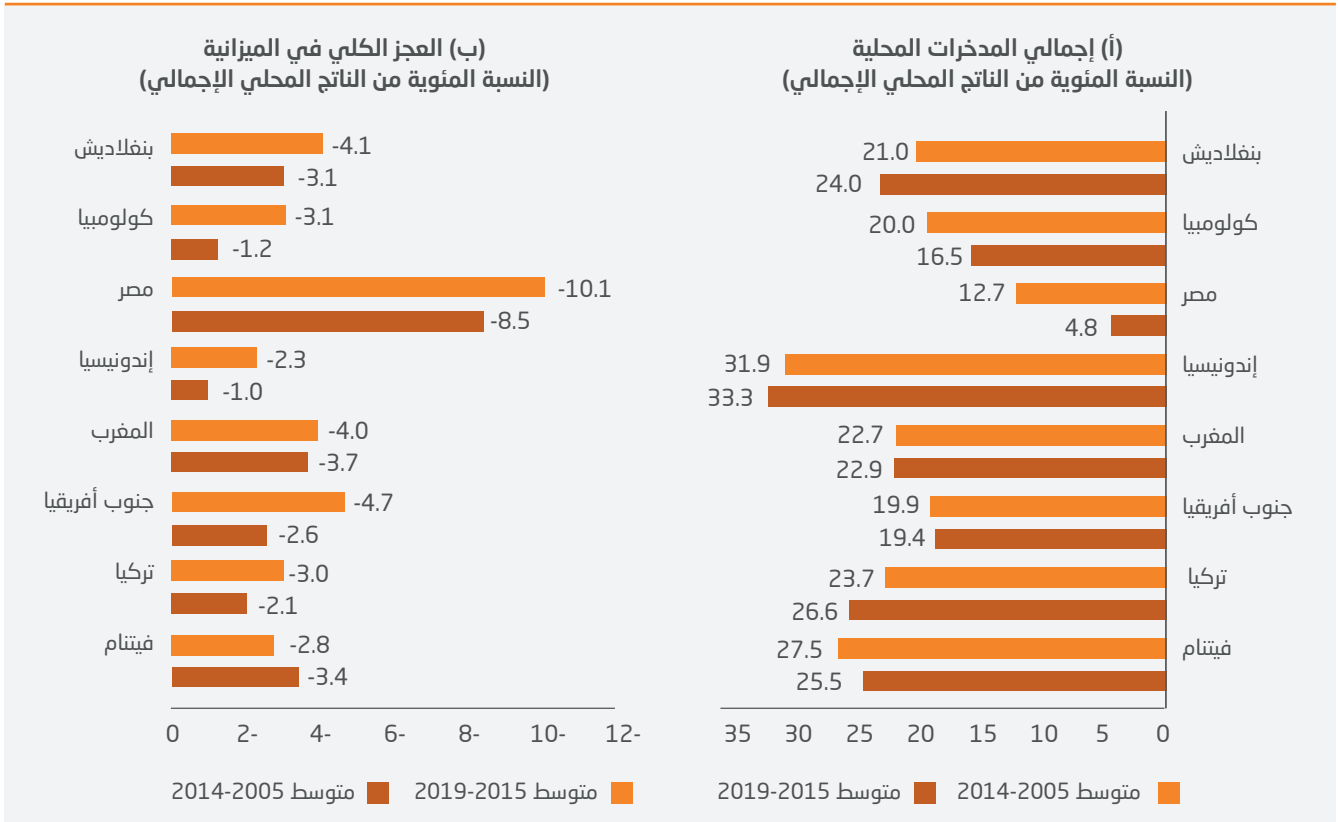
وتجدر الإشارة إلى أنه في حين تسببت جائحة كوفيد-19 في اضطرابات كبيرة في البيئة الخارجية، إلا أنها في حد ذاتها لم تخلق وضعاً جديداً لمصر، لكنها أدت في الغالب إلى تفاقم التحديات المالية الكلية التي كانت مصر تحاول التغلب عليها. وتتوسع التوقعات الواردة في القسم ج أدناه في هذه النقطة.

2. تحديد أوجه القصور

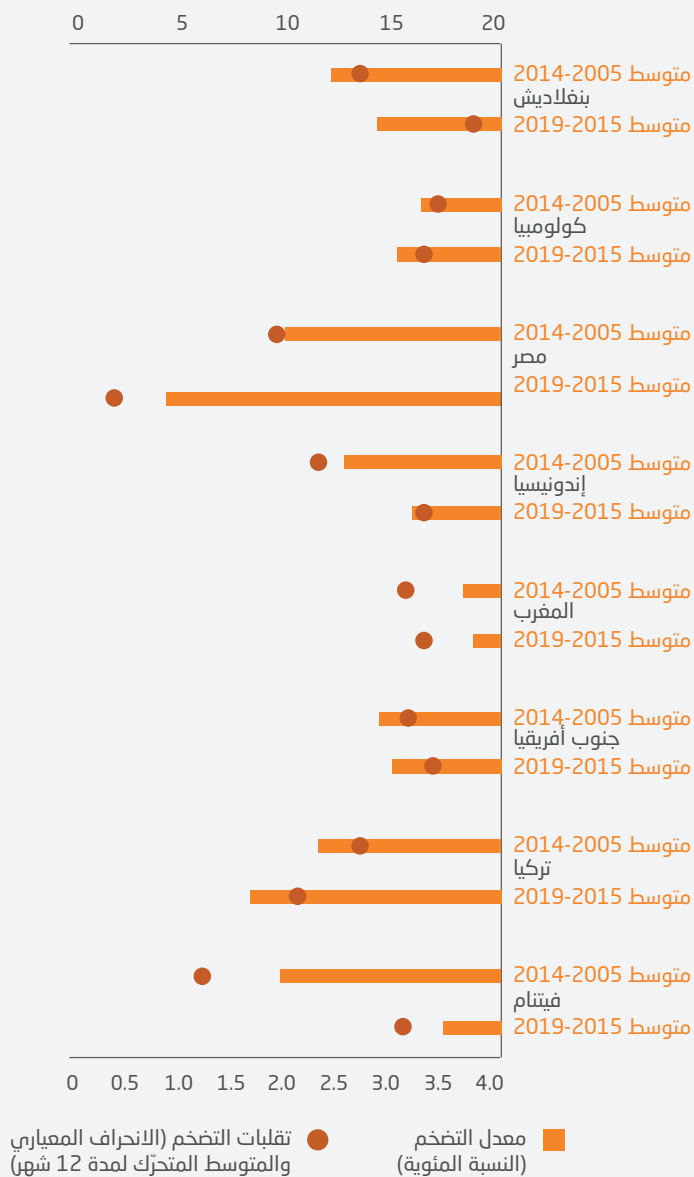
لفهم خريطة تدفقات تمويل التنمية بشكل أفضل، من المفيد أيضاً فهم التدفقات الخاصة والعامة في مصر في سياق مقارن، بقياسها مع الاقتصادات النظيرة التي تتقاسم والاقتصاد المصري أوجه تشابه. وتضم مجموعة المقارنة بإندونيسيا وبنغلاديش وتركيا وجنوب أفريقيا وفيتنام وكولومبيا والمغرب¹⁶.

ويوضح الشكل 26 وضع مصر المقارن فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية التي لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تدفقات تمويل التنمية. ويُعد معدل الادخار

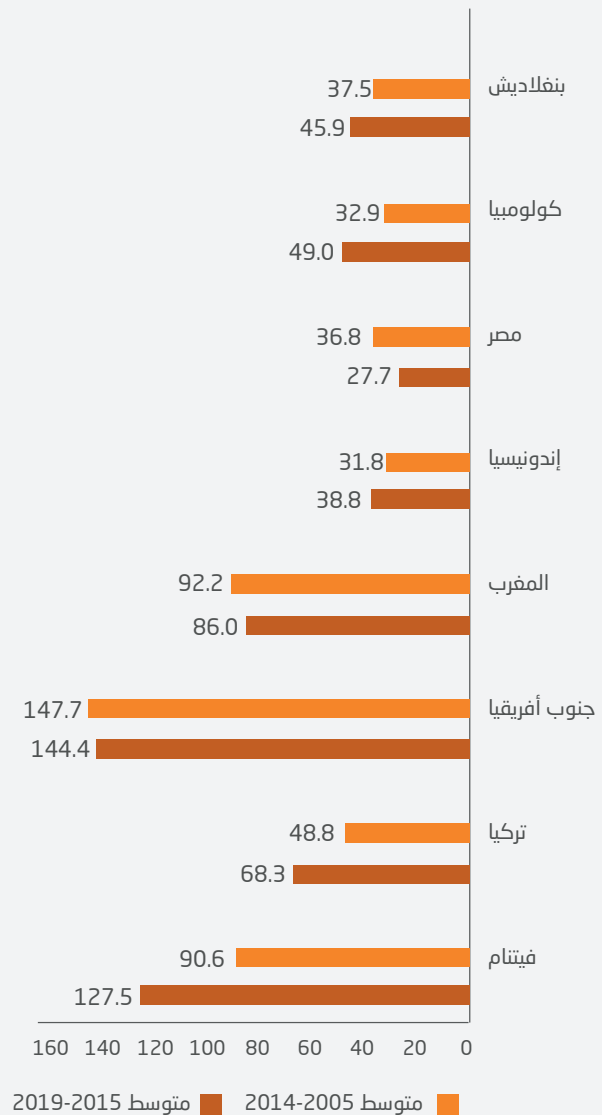
الشكل 26. المقارنة مع الدول: المدخرات، وعجز المالية العامة، وائتمان القطاع الخاص، والتضخم



(د) التضخم والتقلبات



(ج) الائتمان المحلي للقطاع الخاص (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: المؤلفان، بالاستناد إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، تم الاطلاع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

الخاص (الشكل 23). فللتضخم المرتفع تأثير ضار على معدل الاستثمار وعلى النمو بشكل عام¹⁸. وشهدت مصر مستويات مرتفعة من التضخم مقارنة بنظيراتها، وزيادة ملحوظة في تقلب التضخم للفترة من عام 2015 إلى عام 2019، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع التضخم بعد تحرير سعر الصرف في أواخر عام 2016. فقد ارتبطت فترات ارتفاع التضخم في مصر بالزيادات في التقلب النسبي للأسعار وانعدام اليقين بشأن التضخم، مما ألحق الضرر

وقد تم الاعتماد بشكل كبير على القطاع المصرفي المحلي لتمويل العجز، مما أدى بطبيعة الحال إلى تقليص مجمع الائتمان المتاح للقطاع الخاص. وبينما كان أداء مصر أفضل في هذا المؤشر خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2014، كما هو مبين في الشكل 26 (ج)، فقد تدهور الوصول إلى الائتمان خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، تماشيًا مع الزيادة في عجز المالية العامة. ويُعد هذا، إلى حد كبير، السبب وراء الانخفاض الحاصل في استثمارات القطاع

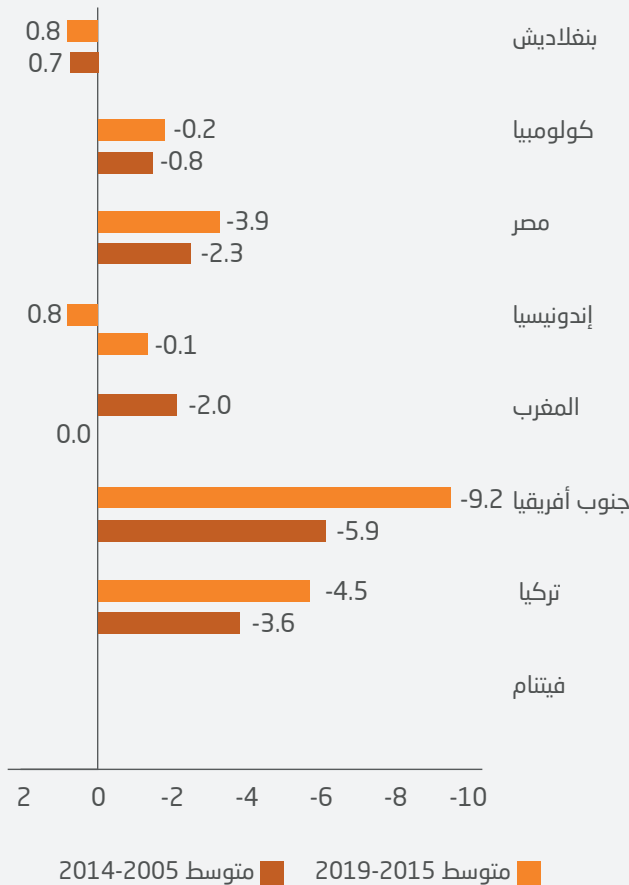
نفسه، تتجاوز كثافة الإنفاق الحكومي تلك الخاصة بالدول النظيرة، مما أدى إلى ارتفاع عجز المالية العامة ومستويات الاقتراض العام. وكما أشرنا سابقاً، تُعد الاستثمارات الخاصة في مصر أقل بكثير مما هي عليه في البلدان النظيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى بيئة الأعمال التجارية كما هو يرد في القسم ج-1. ومن ناحية أخرى، تحقق مصر أداءً جيداً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمعظم الدول النظيرة، باستثناء فيتنام وكولومبيا. ومع ذلك، تميل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى التركيز على قطاعي التعدين والعقارات، بما في ذلك النفط والغاز، مما يحد من إمكانية خلق وظائف لائقة عالية الإنتاجية.

بالنمو الطويل الأجل¹⁹. وتظهر أحدث البيانات نجاح البنك المركزي المصري في كبح جماح التضخم مع استقرار المعدلات الرئيسية عند متوسط 5 في المائة فقط طيلة عام 2020 والأشهر التسعة الأولى من عام 2021 وهو أمر يستحق الثناء لا سيما في ظل تحديات الجائحة.

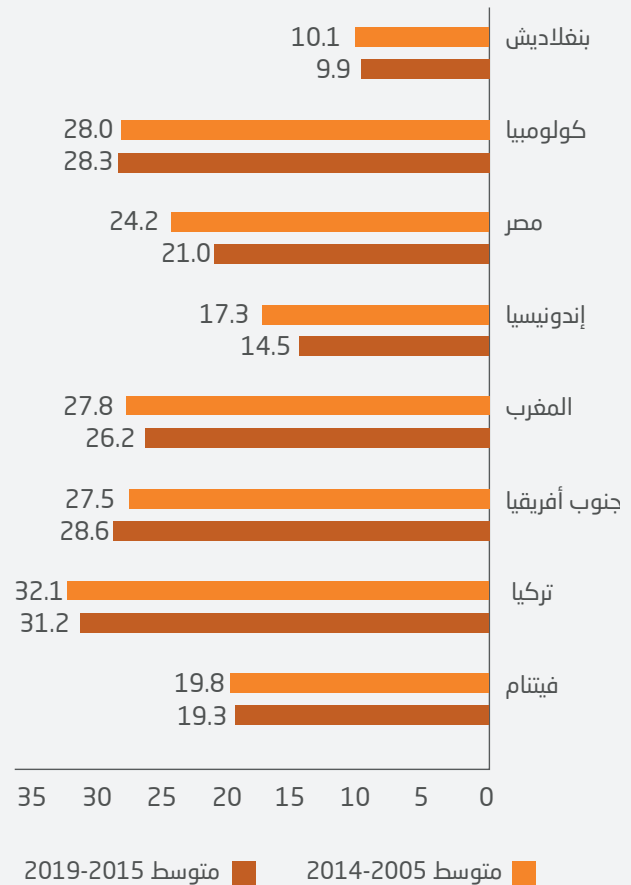
ويرسم الشكل 27، مستويات المقارنة لأهم تدفقات تمويل التنمية. وتظهر البيانات أن الإيرادات الحكومية تقارن بشكل إيجابي مع إندونيسيا وبنغلاديش وهي أعلى قليلاً من تلك التي في فيتنام. ومع ذلك، تقل هذه الإيرادات عن تلك التي لدى البلدان النظيرة الأخرى بهامش بسيط. وفي الوقت

الشكل 27. مقارنة الدول: تدفقات تمويل التنمية

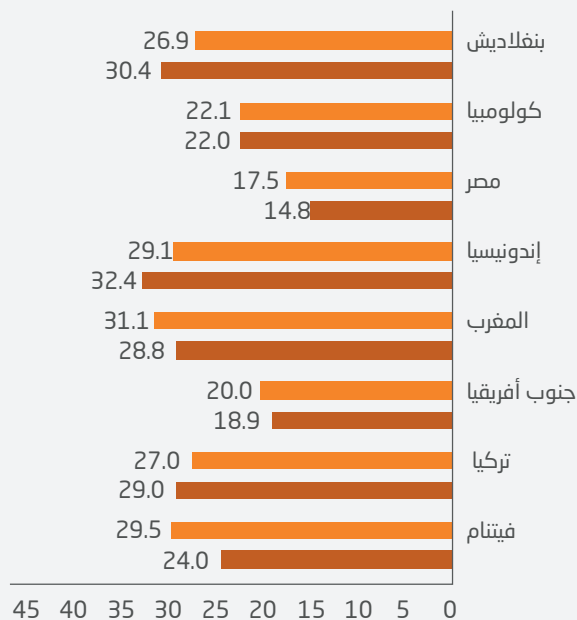
الاقتراض العام (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



الإيرادات العامة للحكومة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

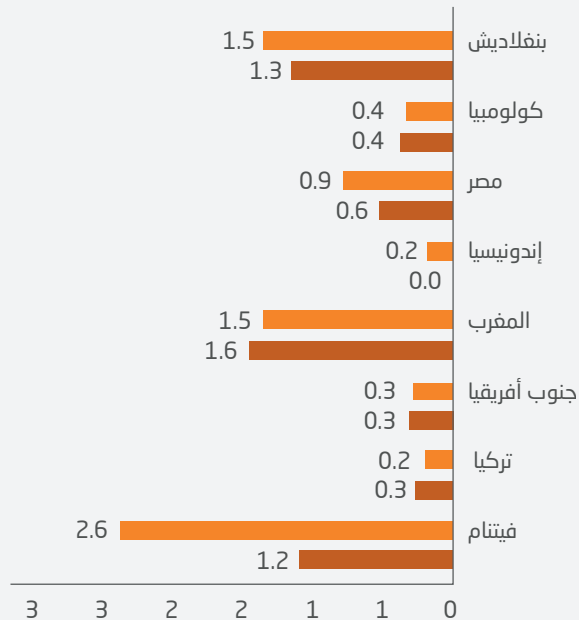


إجمالي تكوين رأس المال الثابت
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) [الاستثمار الخاص المحلي]



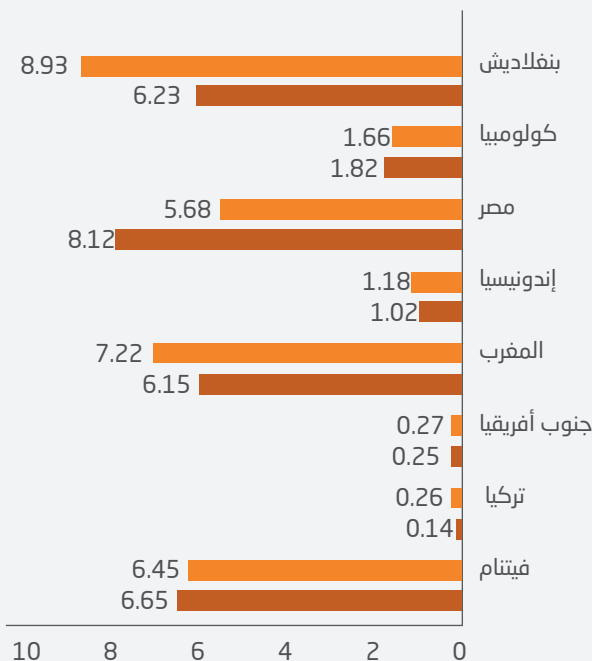
متوسط 2019-2015 متوسط 2014-2005

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية متلقاة
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



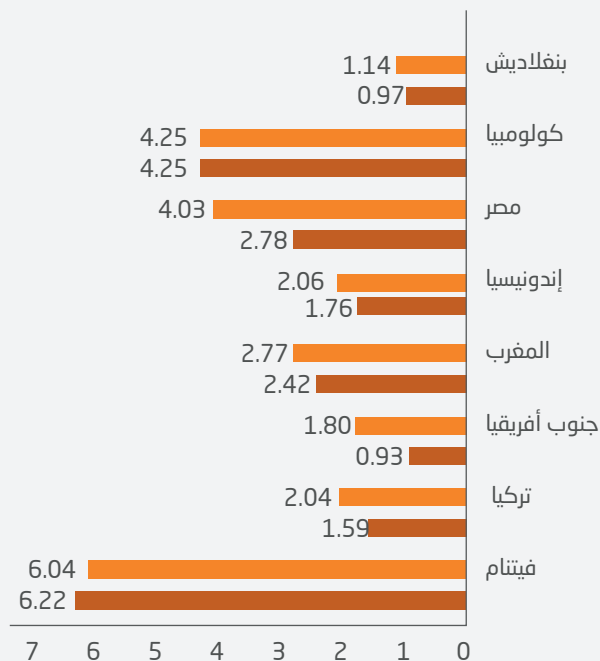
متوسط 2019-2015 متوسط 2014-2005

التحويلات المستلمة
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



متوسط 2019-2015 متوسط 2014-2005

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



متوسط 2019-2015 متوسط 2014-2005

المصدر: المؤلفان، بالاستناد إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، تم الاطلاع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

الناتج عن حصول فائض أولي في الحسابات المالية جدير بالثناء، لكنه لا يكفي. فلا بد من تحسين الإيرادات على الأجلين المتوسط والطويل. ويبحث الفصل الرابع بإسهاب في تصميم ميزانية الحكومة المصرية وأولوياتها.

ثالثاً، إن عدم كفاية الاستثمار الخاص من جانب المستثمرين المحليين والأجانب يعطل التحول الهيكلي الإيجابي في الاقتصاد، ويؤثر سلباً على انتشار التقنيات الحديثة والقدرة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. كما أنه يؤثر على دينامية الاقتصاد وقدرته على خلق وظائف لائقة ذات إنتاجية عالية.

رابعاً، لا بد أيضاً من إعادة النظر في اعتماد الاقتصاد المتزايد على التحويلات في السنوات الأخيرة. فبينما يعتمد العديد من الدول النامية على التحويلات كمصدر للتمويل الأجنبي، يبدو أن مصر اعتمدت اعتماداً مفرطاً على هذا المصدر خلال الفترة 2015-2019. كما أنه من المهم دراسة محددات تدفق تحويلات العاملين إلى مصر ومدى تأثيرها بالعوامل الخارجية عن نطاق سيطرة مصر. فمن المهم مثلاً توقع كيفية تأثير الانخفاض المزمن في أسعار النفط أو التغييرات الأخيرة في السياسة الضريبية في بعض اقتصادات دول الخليج على تدفق تحويلات العاملين هناك. والأمور نفسها ينطبق على التأثير المحتمل للصدمة التي سببتها جائحة كوفيد-19 على التحويلات المستقبلية.

أدت التحويلات دوراً تاريخياً مهماً في مصر باعتبارها تدفقاً خارجياً خاصاً، كما أنها تشكل مصدراً مهماً لإيرادات النقد الأجنبي في الحساب الجاري. وفي هذا الصدد، تتشابه مصر مع بنغلاديش وفيتنام والمغرب. وقد ازدادت أهمية التحويلات المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2019. ويفترض أن تكون هذه الزيادة مدفوعة إلى حد كبير بالموجة التضخمية الكبيرة التي شهدتها مصر في عام 2017 (بعد تحرير سعر الصرف)، وأدت إلى زيادة الدعم للعائلات والمعالين من جانب العمال المصريين في الخارج كوسيلة للتخفيف من هذه الموجة التضخمية. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فقد مثلت حوالي 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، أي أقل بقليل من 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المسجل خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2014. ويضع هذا مصر خلف بنغلادش وفيتنام والمغرب، لكن ليس بشكل ملحوظ.

(أ) أثر الفجوات المحددة على أهداف التنمية المستدامة

إذا نظرنا إلى كل من التطورات التاريخية وموقع مصر بالنسبة لنظيراتها، يمكن أن نحدد عدداً من أوجه القصور. أولاً، أدت دينامية العجز المزودج في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي نظراً لأن الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المحفظة لم تكن كافية لتمويل عجز الحساب الجاري. ذلك أن الاعتماد على تدفقات المحفظة على وجه الخصوص كمصدر للتمويل الأجنبي يمثل مشكلة نظراً لأنها قد تتعرض لتوقف مفاجئ وتراجع بسبب عوامل عالمية لا يمكن السيطرة عليها. ولا يؤدي هذا إلى خلق نقاط ضعف خارجية فحسب، بل يشكل أيضاً ضعفاً في إطار عمل تمويل التنمية الحالي في مصر يحتم المعالجة.

ثانياً، من الناحية المالية، ازداد الاقتراض الحكومي نتيجةً لانخفاض مستوى الإيرادات الحكومية. وإضافة إلى ذلك، يظهر التكوين الحالي للإنفاق الحكومي أن غالبية الإنفاق يذهب لخدمة الدين (كمصاريف الفائدة وسداد أصل الدين). فلا يترك ذلك إلا مجالاً صغيراً للإنفاق على البرامج ذات التأثير المباشر على أهداف التنمية المستدامة مثل التعليم والصحة والعمل المناخي والبحث العلمي. إن الإنجاز الحالي

ظلت حركة التحويلات متينة بالمقارنة مع البلدان الأخرى



8.1%

من الناتج المحلي
الإجمالي من عام
2015 إلى عام 2019

5.7%

من الناتج المحلي
الإجمالي من عام
2005 إلى عام 2014

وتعزيز إمكانات النمو في المستقبل. ويتطلب هذا الأخير برامج إنفاق هادفة في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية والابتكار.

3

هذا ويضمن تعزيز تصحيح الوضع المالي حيّزاً مالياً كافياً للحكومة للتصدي للأزمات المحتملة التي قد يكون لها تأثير سلبي مبالغت على أهداف التنمية المستدامة. وأزمة جائحة كوفيد-19 مثال على ذلك. كما تعتبر التكاليف المتوقعة المتأثية عن تغيّر المناخ اعتباراً مهماً آخر بالنسبة لمصر. أضف إلى أن تعزيز الحيّز المالي يقلل من تكلفة الاقتراض الحكومي (بتأثير الأقساط) من خلال تعزيز مسار الاستدامة للدين العام في مصر. ويركز الفصل الثامن على قدرة مصر على تحمل الديون ويضع توقعات تستند إلى سيناريوهات تركز على أهداف التنمية المستدامة.

التدفق الآخر ذو الأولوية هو الاستثمار الخاص من جانب كل من القطاع الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. ويؤدي تعزيز تصحيح الوضع المالي إلى خلق مجال أكبر لنمو القطاع الخاص. كما أن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق قد تحشد استثمارات القطاع الخاص إذا جرى اتباع نهج شامل للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهذا يوفر للقطاع الخاص مساحة أكبر للمشاركة، ويزيد من توافر الأموال، إذ إن انخفاض عجز الميزانية يقلل من الحاجة إلى الاقتراض. وفي موازاة ذلك، تبرز حاجة إلى إصلاحات فورية وهامة في بيئة الأعمال لضمان اشتراك القطاع الخاص على نحو ملائم في النشاط الاقتصادي. ويرد عرض وبحث لهذه الإصلاحات في القسم ج أدناه.

هذا ويُعد تدفق معين خيراً بالنسبة إلى تمويل التنمية في حالة مصر، وهو يتمثل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. وعلى الرغم من الافتقار حالياً إلى بيانات شاملة حول ترتيبات الشراكة القائمة بين القطاعين أو حول المشاريع الجاري إعدادها، إلا أنها تظل ضئيلة نسبياً.

أخيراً، يُعد تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ تدفقاً ناشئاً آخر يمكن أن تستفيد منه مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ومن المتوقع أن يصبح هذا تدفقاً كبيراً على المستوى الدولي حيث يتزايد استهداف العديد

خامساً، في حين لا تتوافر بيانات عن مصادر التمويل الأخرى مثل تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ والعمل الخيري والتعاون بين بلدان الجنوب، فإن مستوى هذه المصادر منخفض، على الأرجح، مقارنةً بتدفقات تمويل التنمية الأخرى. وللمضي قدماً في هذا الشأن، من المهم الاستفادة من هذه المصادر لمعالجة بعض التحديات الحالية في مصر، مثل ندرة المياه وتأثير تغيّر المناخ وتمكين الاقتصاد من سد الفجوة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

3. التدفقات ذات الأولوية

في ضوء النقاش السابق، يمثل الجانب المالي نقطة انطلاق جيدة لتبسيط عملية تكوين تدفقات تمويل التنمية وتسخير إمكاناتها لتحسين نواتج أهداف التنمية المستدامة. ويعتبر تعزيز قدرة الحكومة على زيادة الإيرادات الضريبية أمر أساسي في هذا الصدد. ويجب تنفيذ ذلك بغية تعزيز الإيرادات المحصلة دون زيادة العبء الضريبي، وربما إعادة توزيع العبء الضريبي عبر فئات الدخل من خلال مزيد من التدرج في الهيكل الضريبي. وقد اتخذت بالفعل خطوات إيجابية في هذا الاتجاه مع إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد لعام 2020 الذي رفع حد الإعفاء الضريبي، وخفض العبء الضريبي على غالبية فئات الدخل المنخفض، وزاد من معدل الضريبة على فئات الدخل الأعلى. وفي ضوء الجهود الجارية لتنظيم القطاع غير الرسمي، تحتاج هذه السياسة إلى تحقيق التوازن بين الإيجابيات والسلبيات لتحفيز المؤسسات غير الرسمية على الانضمام إلى القطاع الرسمي. وثمة عنصر مهم آخر هو تحقيق التوازن بين مصادر الإيرادات الضريبية والمصادر غير الضريبية، وكذلك تقييم تدابير السياسة العامة التي تساعد على زيادة المدخرات الخاصة على الأجل الطويل.

على صعيد الإنفاق، تدعو الحاجة إلى اعتماد نهج ذي شقين. من جهة، لا بد من ترشيد بعض أشكال الإنفاق. فمن خلال زيادة الإيرادات وخفض النفقات، سيؤدي تصحيح أوضاع المالية العامة إلى خفض عجز الميزانية، الأمر الذي يزيد المستوى العام للمدخرات الوطنية، ويجنب القطاع الخاص المزاومة التي يشهدها حالياً. ومن جهة أخرى، يستدعي انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بهدف توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتدعيمها،



أصدرت الحكومة المصرية أولى سنداتها الخضراء السيادية في أيلول/ سبتمبر 2020، وهي التي ستمول جزئياً المشاريع الخضراء المتعلقة بالطاقة المتجددة والنقل النظيف.

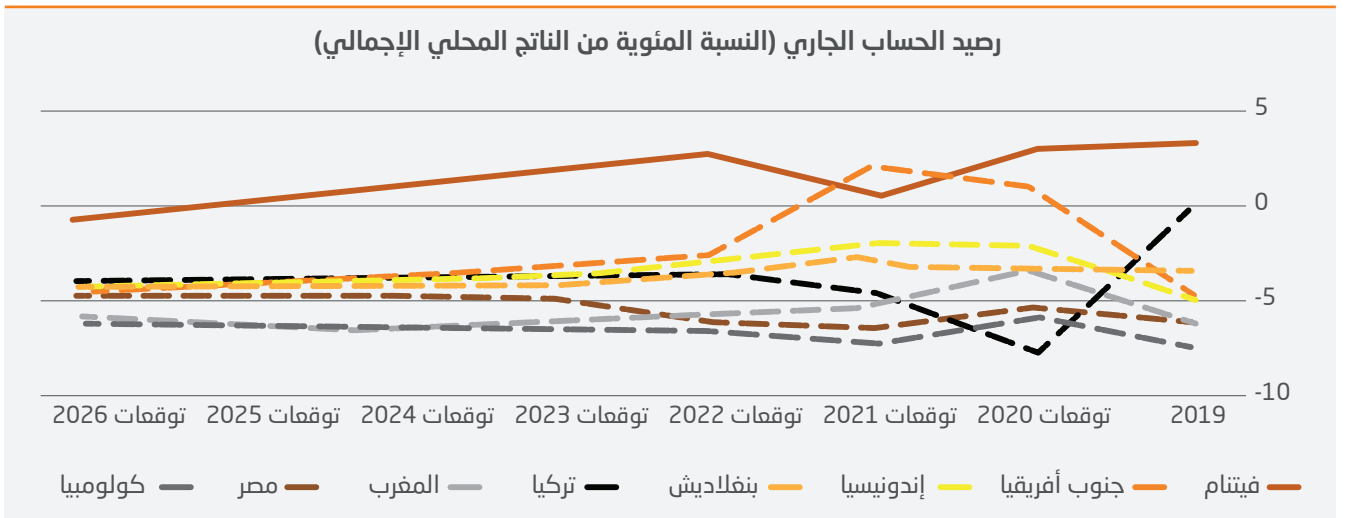
مصر والتوجه الحالي إلى تصحيح أوضاع المالية العامة، من المتوقع أن يرتفع إجمالي المدخرات الوطنية بشكل طفيف ليصل إلى 14.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا يُعد مراجعة تنازلية لتوقعات صندوق النقد الدولي لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2020 التي تنبأت بأن يبلغ معدل الادخار 19.1 في المائة بحلول عام 2025. ويوضح الجدول 6 مراجعة التوقعات لمصر حيث أصبحت التداعيات الاقتصادية للوباء أكثر وضوحاً. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد إجمالي الاستثمارات بوتيرة مماثلة، مما يؤدي إلى استقرار عجز الحساب الجاري عند حوالي 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2023 وما بعده. ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض مستويات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، نظراً لتحقيق فائض أولي وللتوقعات الإيجابية لمعدل الفائدة الحقيقي فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

من الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية للتمويل الأخضر. وفي الوقت نفسه، تندفع الشركات بقوة نحو الاستثمار في البيئة والمجتمع والحوكمة، مما يؤدي إلى تخصيص أموال استثمارية للشركات والمشاريع المستدامة والصديقة للبيئة والتي تعزز الحوكمة الرشيدة. وقد اتخذت الخطوات الأولى بالفعل بإصدار الحكومة المصرية أولى سنداتها الخضراء السيادية في أيلول/سبتمبر 2020، وهي التي ستمول جزئياً المشاريع الخضراء المتعلقة بالطاقة المتجددة والنقل النظيف²⁰.

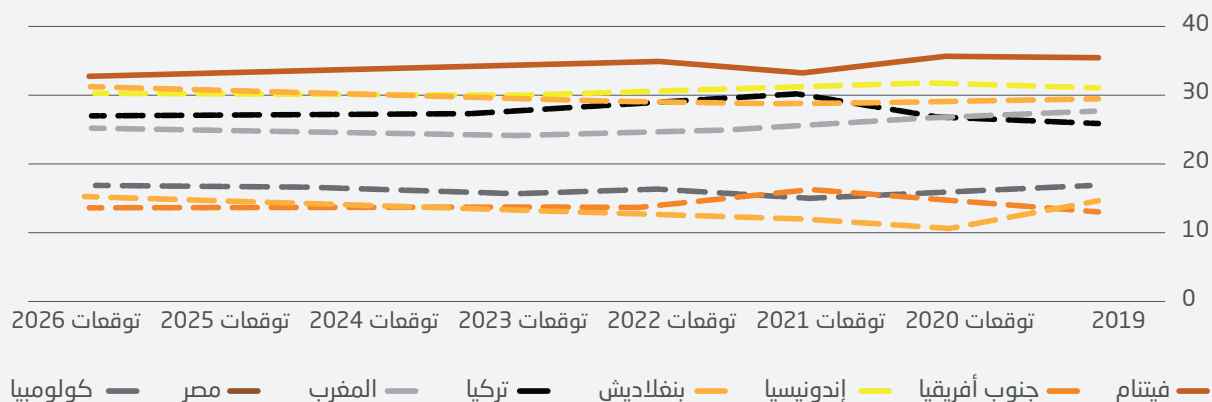
4. توقعات التدفقات ذات الأولوية في ظل سيناريو عدم التغيير

من المهم أيضاً النظر في توقعات مصر على الأجل القريب فيما يتعلق ببعض تدفقات تمويل التنمية الرئيسية والمتغيرات الكلية الرئيسية التي تؤثر عليها. وتتضمن ميزان الحساب الجاري، والمدخرات الوطنية الإجمالية، والاستثمار الكلي، وتطور الدين. ويجري التقييم باستخدام التوقعات التي أتاحها صندوق النقد الدولي لمدة خمس سنوات ابتداءً من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2021 عن مصر ونظرائها في المقارنة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات تتم في إطار الافتراضات المعقولة بعدم وجود أي تغييرات أساسية في السياسة أو أي تحولات هيكلية في الاقتصاد. وكما هو مبين في الشكل 28، تظهر المؤشرات الأربعة المتعقبة اتجاهها إيجابياً خلال فترة التوقعات. وبالنظر إلى توقعات النمو في

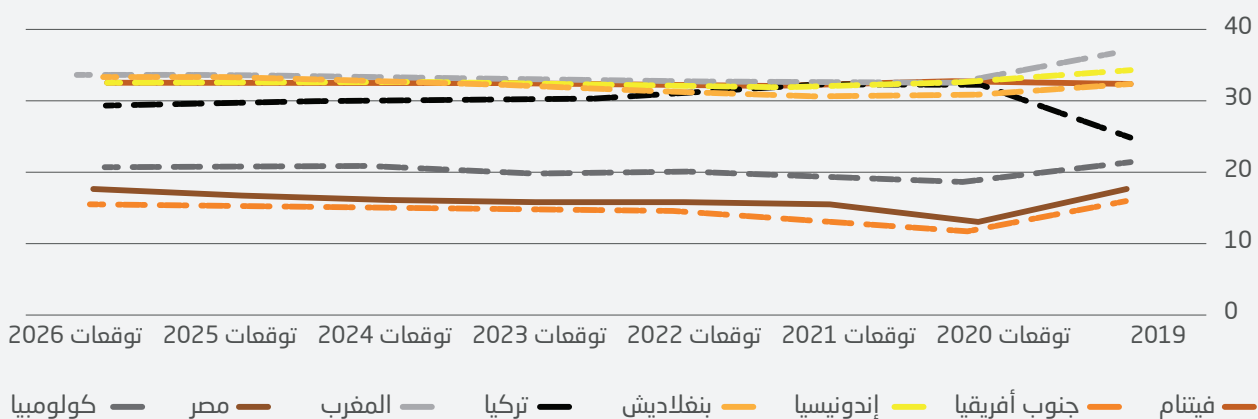
الشكل 28. المقارنة بين الدول - التوقعات



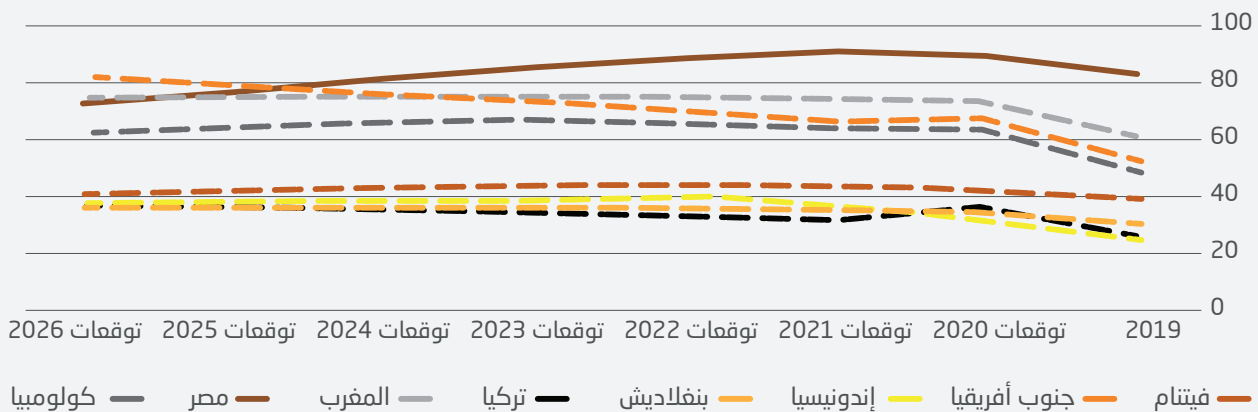
إجمالي المدخرات الوطنية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



إجمالي الاستثمارات (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



إجمالي الدين الحكومي العام (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



الجدول 6. مراجعة التوقعات لمصر

النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	تشرين الأول/أكتوبر 2020 لعام 2025	تشرين الأول/أكتوبر 2021 لعام 2025
إجمالي الاستثمارات	21.780	17.28
المخدرات الوطنية الإجمالية	19.128	14.70
عجز الحساب الجاري	2.651	2.58
إجمالي الدين للحكومة العامة	77.018	78.20

المصدر: IMF, 2021. World Economic Outlook: Recovery During a Pandemic - Health Concerns, Supply Disruptions, and Price Pressures, October. IMF, 2020. World Economic Outlook: A Long and Difficult Ascent, October.

تشير التوقعات عموماً إلى تحسن على الأجل المتوسط. ومع ذلك، تلاحظ تغييرات تطراً للمرة الأولى في الاتجاهات والتركيبات العامة لتدفقات تمويل التنمية. وكما يتضح من الشكل 28، يتحسن وضع مصر المقارن بشكل هامشي فقط. فهي تظل متأخرة في كل من مستويات الادخار والاستثمار، ولا يزال عجز حسابها الجاري ومستوى ديونها مرتفعاً مقارنة بنظرائها. لذلك، من المرجح أن يكون سيناريو عدم تغيير السياسة غير موات فيما يتعلق بنتائج أهداف التنمية المستدامة.

ج. تحليل الفجوات وخيارات الإصلاحات السياسية والمؤسسية

وفيما يتعلق بنتائج سهولة ممارسة الأعمال المسجلة في اللوحة (أ)، يمكن إدخال تحسينات في ثلاثة مجالات هي: إنفاذ العقود، والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب²¹. وعلى صعيد الحوكمة، فإنه وفقاً لمؤشرات الحوكمة العالمية الموضحة في اللوحة (ب)، قد تستفيد مصر من مزيد من التحسين في الجودة التنظيمية، وحرية التعبير والمساءلة. وجدير بالذكر أن لمصر، ولنظرائها أيضاً، مجال كبير لإجراء تحسينات بالنسبة إلى الحد الأقصى للإنجاز.

1. تحليل الفجوات على أساس المؤشرات المعيارية للسياسة العامة

التدفقات الكبيرة لتمويل التنمية، مثل الاستثمار المحلي الخاص والأجنبي، عرضة للتأثر ببيئة السياسات والبنية المؤسسية في الاقتصاد المضيف. وتظهر المؤشرات الواردة في الشكل 29 أن مصر قد أحرزت تقدماً كبيراً في سد الفجوة مع نظرائها، على الرغم من التأخر المسجل في بعض المجالات.



الشكل 29. تحليل الفجوات



والتدريب وكفاءة سوق العمل والاستعداد التكنولوجي. ومن المجالات التي تستحق مزيداً من الاهتمام بيئة الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في الرسم البياني قديمة نوعاً ما، وثمة دليل على حصول تحسن في هذا المجال في السنوات اللاحقة.

وفيما يتعلق بمؤشرات التنافسية، مثل مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي الوارد في اللوحة (ج)، قطعت مصر خطوات كبيرة لسد الفجوة بينها وبين الاقتصادات النظيرة في مجالات مثل البنية التحتية والمؤسسات وتنمية الأسواق المالية وكفاءة سوق السلع. ولكن لا يزال الأداء ضعيفاً في التعليم العالي



إعادة ترتيب أولويات الإنفاق قد تحشد استثمارات القطاع الخاص إذا جرى اتباع نهج شامل للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 14 مليار دولار (كان التدفق الفعلي 9 مليار دولار لعام 2018/2019)، والعجز الإجمالي في الميزانية إلى أقل من 5 في المائة. ولا تقدم الخطة شرحاً للعملية التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف²³.

وفي المقابل، تحدد الخطة هدفاً متواضعاً لمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الإنفاق الاستثماري²⁴، ليصل إلى 57.3 في المائة بحلول العام الأخير من فترة السنوات الأربع. ويبدو أن هذه المساهمة تتضاءل عاماً بعد عام. فالهدف المحدد للإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص بلغ 56 في المائة و54.6 في المائة في عامي 2019/2018 و2020/2019 على التوالي، ليهبط إلى 19.5 في المائة في 2021/2020²⁵. ويوضح الشكل 30 (أ) الاعتماد الكبير غير المتناسب على الاستثمارات العامة، وهو أمر مفهوم إلى حد ما بسبب العبء غير المألوف الذي فرضته جائحة كوفيد-19 على القطاع الخاص في السنة المالية 2021/2020. ويبدو أن المساهمة المنخفضة نسبياً للقطاع الخاص تضع عبئاً كبيراً على التدفقات العامة، لا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن إجمالي الإيرادات، الذي هو أكبر مصدر للتدفقات العامة، قد شهد انخفاضاً خلال السنوات الخمس الماضية. أضف إلى ذلك أن قطاعات الإنفاق ذات الأولوية يمكن أن تتيح بسهولة مساهمات القطاع الخاص. فالشكل 30 (ب) يوضح، على سبيل المثال، أن أولوية الإنفاق للسنة المالية 2021/2020 تتمثل، بعد التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى، في قطاع البنية التحتية الخاصة بالنقل والتخزين. فحتى بعد استبعاد قناة السويس وغيرها من الاستثمارات العامة الرئيسية، يمكن للاستثمار الخاص أن يساهم بأكثر من النسبة المخصصة وهي 7.8 في المائة²⁶، سواء في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص أو في شكل عقود أخرى.

ويشرح الفصل السادس بمزيد من التفصيل دور قطاع الأعمال في تمويل التنمية والتحديات المختلفة التي تواجه الأعمال التجارية في مصر، إلا أن مؤشرات القدرات الإنتاجية تسلط الضوء على القضايا الهيكلية المذكورة سابقاً في القسم 1-أ. ويبين مؤشر القدرات الإنتاجية للأونكتاد، الموضح في اللوحة (د)، أن مصر قريبة نسبياً من متوسطات مجموعة النظراء، لكنها لا تزال متأخرة بشكل كبير عن حد الإنجاز في عدة مجالات، منها إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدماجها، والجودة المؤسسية والتنظيمية، والتغيير الهيكلي (الذي يشير إلى حركة الموارد الإنتاجية مثل حركة العمالة من الأنشطة الاقتصادية المنخفضة الإنتاجية إلى تلك العالية الإنتاجية). ومع أن مستوى الإنجاز لا يزال متدنٍ في مجال النقل في مصر، إلا أنه من المحتمل أن يشهد بعض التحسن في المستقبل، ذلك أن المؤشرات الأخرى المتعلقة بالبنية التحتية للنقل أظهرت تحسناً ملحوظاً منذ عام 2018 خاصة فيما يتعلق بالربط بالطرق وجودتها²².

2. تحليل الفجوات إزاء أهداف التنمية في مصر وأولويات الإنفاق

في نيسان/أبريل 2018، طلبت الحكومة المصرية من البرلمان إقرار الخطة الرسمية للسنة الأولى من الخطة الرباعية المتوسطة المدى للتنمية المستدامة (2018/2019 إلى 2022/2021). ومنذ ذلك الحين، تأتي الخطط السنوية لتحديد أولويات الإنفاق لكل سنة مالية، مقسمة حسب القطاع والموقع، باتجاه تحقيق الأهداف التنموية المتوسطة المدى للحكومة. وهي تتضمن موجزاً عن الرصيد المالي العام المتوقع لكل سنة. وقد تضمنت الخطة الرباعية الأهداف التنموية والمالية الأوسع لعام 2022/2021. وعند النظر في كل من الخطة الرباعية والخطط السنوية التفصيلية، يظهر أن مجالين رئيسيين يطرحان إشكالية متواصلة.

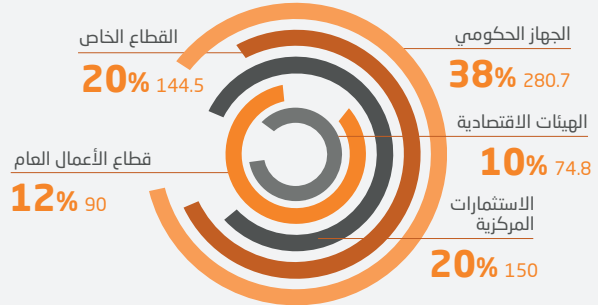
أولاً، تحدد الخطة الرباعية أهدافاً نقدية ومالية طموحة، حتى بعد أخذ الانتكاسات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بالاعتبار. وتتضمن هذه الأهداف وصول معدل الادخار المحلي الإجمالي إلى 22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (6.7 في المائة حسب تقديرات 2020/2019)، ومعدل الاستثمار المحلي إلى حوالي 25 في المائة (14.1 في المائة حسب تقديرات 2020/2019)، وصافي تدفق

الشكل 30. خطة الإنفاق العام والاستثمار 2021/2020

(ب) الإنفاق المستهدف لعام 2021/2020 حسب القطاع (مليار جنيه)



(أ) توزيع إجمالي الاستثمارات حسب المصدر لعام 2021/2020 (مليار جنيه)



المصدر: of the Medium-term Sustainable 21/Ministry of Planning and Economic Development, Egypt (2020). Third Year Plan 2020 .22/-2021 19/Development Plan 2018

النتائج إلى مخصصات للإنفاق، وهو ما يسمح بتحسين الروابط بين التزامات التنمية الوطنية والتمويل وتحديد أولويات الإنفاق.

مع ذلك، يمكن تحويل الخطط إلى أطر إنفاق شاملة متوسطة المدى تستخدم نماذج التنبؤ لتقييم مدى توافر إجمالي الموارد والتدفقات المالية. ويمكن من ثم ترجمة

د. الخلاصة والتوصيات للسياسة العامة

وبالتالي، ينبغي وضع خارطة طريق لإطار التمويل الوطني المتكامل الشامل في مصر (في مرحلة التطوير مثلاً) استناداً إلى التقرير بأكمله، إلى جانب المزيد من التشخيصات حسب الاقتضاء. ويعتبر إنشاء خارطة الطريق هذه مهمة تقودها الحكومة بالدرجة الأولى، وتستلزم حواراً مع شركاء التمويل والحوكمة والجهات المعنية، كما تستلزم وضع آليات رصد وتقييم تغذي مراجعات خارطة الطريق هذه لضمان تفعيلها.

وقد يكون من المفيد، بشكل استثنائي، تكرار التمرين التشخيصي لهذا الفصل على مستوى المحافظات، وإن شكّل ذلك بعض الصعوبة. فتوطين التنمية هو اتجاه أخذ في الارتفاع دولياً، إذ تجري العديد من البلدان، مثل تايلاند وتنزانيا والهند، تقيماً لتمويل التنمية على المستوى دون الوطني. كما أنه أخذ في الارتفاع في مصر، فالتقارير المنشورة مؤخراً تقيّم حالة أهداف التنمية المستدامة في كل محافظة في محاولة لرسم خريطة للاحتياجات التنموية المحلية. يرد تحليل متعمق بهذا الشأن في الفصل الحادي

وفقاً لدليل تقييم تمويل التنمية 3.0 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتضمن عملية تشغيل إطار التمويل الوطني المتكامل ثلاث مراحل: الإعداد، والتطوير، والتفعيل. ويحلل هذا الفصل، جنباً إلى جنب مع تقييم تمويل التنمية كأداة تشخيصية رئيسية، التدفقات المالية المختلفة ويقدم توصيات واسعة بناءً على الفجوات الملحوظة، بهدف دعم مصر في المرحلة الأولى من إطار التمويل الوطني المتكامل الخاص بها. ولتحقيق هذه الغاية، لا ينبغي قراءة هذا الفصل بمعزل عن غيره، إذ تقدم الفصول اللاحقة في التقرير تشخيصات مسهبة عن التدفقات المالية الرئيسية المذكورة في الجدول 5 مع التركيز على استدامتها وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة. فالفصل الرابع يتناول الإيرادات الحكومية، وتُبحث الاستثمارات التجارية الخاصة (المحلية والأجنبية) في الفصلين السادس والسابع، والاقتراض العام في الفصل الثامن، والتدفقات العامة الخارجية في الفصل الثاني عشر.



خارطة طريق إطار التمويل الوطني مهمة تقودها الحكومة بالدرجة الأولى، وتستلزم حواراً مع شركاء التمويل والحوكمة والجهات المعنية.

عشر. وسيقدم ذلك أداة أقوى أثناء عملية التفعيل لإطار التمويل الوطني المتكامل الذي يمكن أن يساعد، جنباً إلى جنب مع آليات الرصد والتقييم، في ضمان فعالية الإطار وضمان توزيع أكثر إنصافاً للتنمية.

وبالنظر إلى البحث الوارد في الفصل، يمكن اقتراح التوصيات التالية للسياسات العامة:

1 إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لاعتماد نهج شامل للمشاركة بين القطاعين العام والخاص خاصة في الأولويات التنموية، كالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، الأمر الذي قد يسهم في حشد وإشراك القطاع الخاص من حيث توفير مجال أكبر للمشاركة وتعزيز توافر الأموال.

2 تخفيف الاعتماد على الاقتراض الخارجي والتدفقات الخارجية المتقلبة مثل استثمارات المحفظة لمعالجة دينامية العجز المزدوج، إذ إنها تشكل ضعفاً خارجياً وتتعرض للصدمات كما لوحظ عالمياً أثناء الجائحة.

3 إكمال إطار التمويل الوطني المتكامل من خلال تفعيل الركيزتين الأساسيتين الثالثة والرابعة (الرصد والمراجعة، والحوكمة والتنسيق) فلا بد من توجيههما نحو (1) إعادة تقييم الأهداف الإنمائية الوطنية، (2) زيادة الاتساق عبر سياسات التمويل العامة والخاصة، و(3) تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة في كل مجال من مجالات التمويل.

4 الاستمرار في المسار المعتمد مؤخراً لتصحيح أوضاع المالية العامة من خلال (1) تعزيز القدرة على زيادة الإيرادات الضريبية دون زيادة العبء الضريبي، (2) إعادة توجيه الإنفاق العام لمطابقة الأهداف التنموية مع تجنب مزاحمة القطاع الخاص، و(3) تقييم تدابير السياسة العامة التي تساعد على زيادة المدخرات الخاصة على المدى الطويل.

5 توفير البيانات حول مصادر التمويل الأخرى والاستفادة منها، كتلك المتعلقة بتمويل الأنشطة الخاصة بالمناخ، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والعمل الخيري، وذلك بغية المساعدة في سد فجوة التمويل لما يشكل تحديات معينة في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تأثير تغيّر المناخ وندرة المياه. وكانت الخطوة الأولى الجديرة بالملاحظة في هذا الاتجاه إصدار مصر لأول سندات خضراء سيادية في أيلول/سبتمبر 2020.



الحواشي

3

1. إن الآراء المعبر عنها في هذا الفصل هي آراء المؤلف ولا يجوز أن تنسب إلى صندوق النقد الدولي أو مجلسه التنفيذي أو إدارته.
2. سيتم تطوير مشروع دعم صندوق الأمم المتحدة المشترك للتمويل المتكامل لأهداف التنمية المستدامة في مصر، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في مصر، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، والأونكتاد. وسوف يركز المشروع على قطاعات رئيسية، هي: الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والنقل.
3. نُشر في 18 تموز/يوليو 2021، ويهدف إلى أن يكون الإطار التأسيسي للتمويل المستدام في مصر.
4. World Bank, 2021b.
5. بحسب هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية.
6. Morsy and others, 2015.
7. تتمتع هذه القطاعات، بطبيعة الحال، بإمكانات منخفضة لامتناس التكنولوجيا ونادراً ما تجذب العمالة ذات الكفاءة العالية، وهو ما يساهم في انخفاض إنتاجيتها ونموها المتوقع.
8. محتسبة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2019 التي تم الاطلاع عليها في شباط/فبراير 2021.
9. Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2021.
10. يقاس الانفتاح التجاري بمجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وبحسب باستخدام بيانات التجارة من قاعدة بيانات التجارة الإلكترونية للأمم المتحدة.
11. بالرغم من أن الأدلة التجريبية غير حاسمة، إلا أنها تشير في الغالب إلى وجود تأثير إيجابي للانفتاح الاقتصادي على أداء النمو. ويبدو أن التأثير يختلف باختلاف درجة التنمية الاقتصادية (Lin and Kim, 2009) وقد يكون غير خطي ويخضع لتأثيرات العتبات (Zahonogo, 2016).
12. Dahlman, 2007.
13. UNDP, 2020b.
14. حين يعكس حجم كل فقاعة بدقة متوسط التدفق السنوي لكل فئة خلال الفترة المشار إليها، فإن موقعها عشوائي ويعكس حكماً على مدى سيطرة الحكومة على التدفقات المعنية، ومدى السهولة التي يمكن أن تتماشى بها مع أهداف التنمية. وقد استرشد ذلك ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2016).
15. Prasad and Chinn, 2003; Loayza and Devadas, 2018.
16. تم اختيار الاقتصادات النظرية بناءً على إمكانية المقارنة في المعايير التالية: عدد السكان، وحجم الاقتصاد وهيكله، ومستويات دخل الفرد. كما أن هذه الاقتصادات لا تمتلك ثروات غنية من موارد الطاقة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية البلدان المختارة تنتمي إلى اقتصادات الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط، في حين أن مصر بلد في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط. والأساس المنطقي للمقارنة هنا طموح جزئياً ويهدف إلى المقارنة مع الاقتصادات العالية الأداء التي تشترك في مسار البلد التنموي.
17. Helmy, 2015.
18. Barro, 2013.
19. Noureldin, 2009.
20. Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2021.
21. يدرك المؤلفان التحفظات المحيطة باحتمال عدم انتظام البيانات في تقرير ممارسة الأعمال. لذا تقدم ههنا كأحد المؤشرات الدولية العديدة لغرض القياس ويجدر تفسيرها بحذر.
22. انظر، مثلاً، إلى المؤشرات الفرعية تحت ركيزة "البنية التحتية" لمؤشر التنافسية العالمية مثل الربط بالطرق وجودة الطرق والبنية التحتية للنقل.
23. Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2018b, p. 72.
24. ومن الجدير بالذكر أن الخطط تبدو وكأنها تشير إلى أن كل الإنفاق الاستثماري (رأس المال) يعتبر إنفاقاً تنموياً.
25. انظر إلى الخطط السنوية للتنمية المستدامة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الفصل 3.
26. Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2020, p. 299.